

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص بنوك و أسواق مالية

عنوان المذكرة

نظام المعلومات والأسواق المالية دراسة حالة مؤسسة "ENASEL"

تحت إشراف الأستاذ:
أ. بوروبة أمحمد الحاج

إعداد الطالب:
بوزيان نصر الدين

رئيسا

أستاذ محاضر ب

د. بوطراف جيلالي

مناقشا

أستاذ محاضر ب

أ. بن شني عبد القادر

2016 - 2015

إهداء

أهدي ثمرة جهدي و هذا العمل

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما،

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما،

إلى والدي العزيزين أدامهما الله لي.

إلى إخوتي و أخواتي.

إلى جميع الأصدقاء.

إلى كل من قدم يد المساعدة والنصح.

إلى من شاركني الحلو و المر.

إلى كل من علمني حرفا من أول عمري إلى يومنا هذا.

إلى جميع طلبة جامعة خروبة خاصة طلبة العلوم التجارية LMD.

إلى كل من سقط من قلبي سهوا.

شكر و تقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى

انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، وإلى جميع الأساتذة ونخص بالذكر

★★★ الأستاذ بوروية أحمد الحاج ★★★

التي لم يخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي كانت عوناً لنا في إتمام

هذا البحث.

الجانب النظري

44-11.....الفصل الأول : نظام المعلومات المالي

11.....المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات المالي

11.....المطلب الأول : تعريف نظام المعلومات المالي

12.....المطلب الثاني: أهمية نظام المعلومات المالي

15.....المطلب الثالث :تكامل نظام المعلومات المالي مع الأنظمة الوظيفية الأخرى..

18المبحث الثاني : مكونات نظام المعلومات المالي

18.....المطلب الأول: المدخلات

34.....المطلب الثاني: مراحل العمليات

37.....المطلب الثالث :المخرجات

44.....المطلب الرابع: التغذية العكسية

72-45.....الفصل الثاني: الاسواق المالية

45.....المبحث الأول : ماهية الاسواق المالية

45.....المطلب الأول : تعاريف الأسواق المالية ومكوناتها

47.....المطلب الثاني : شروط تكوين الأسواق المالية

المطلب الثالث : تطوير الأسواق المالية 49

المطلب الرابع : العوامل المؤثر في الأسواق المالية 50

المبحث الثاني : سوق الأوراق المالية 53

المطلب الأول : تعريف سوق الأوراق المالية ومكوناته 53

المطلب الثاني : خصائص ووظائف أسواق الأوراق المالية 55

المبحث الثالث: الأوراق المالية محل التعامل في الأسواق المالية

ومخاطرها 58

المطلب الأول :

السندات 59

المطلب الثاني :

الأسهم 62

المطلب الثالث : المخاطر التي تتعرض لها الأوراق المالية 66

الجانب التطبيقي

الفصل الثالث: أهمية نظام المعلومات المالية لدى

المؤسسة "ENASEL" 73-91

تمهيد 73

المبحث الأول : عرض المؤسسة الوطنية للأملاح "ENASEL" 74

المطلب الأول : نبذة تاريخية حول المؤسسة الوطنية للأملاح

"ENASEL" 74

المطلب الثاني : التعريف بوحدة سيدي بوزيان وموقعها

الجغرافي.....75

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي الخاص بالمؤسسة "وحدة سيدس

بوزيان".....78

المبحث الثاني : نظام المعلومات المالية داخل مؤسسة.....79

المطلب الأول : أهداف المؤسسة "وحدة سيدي بوزيان".....104

المطلب الثاني: ميادين نشاط المؤسسة الوطنية للأصلاح "ENASEL".....80

المطلب الثالث : أهمية نظام المعلومات المالية داخل مؤسسة

"ENASEL".....87

خلاصة الفصل.....91

خاتمة عامة.....92-96

قائمة المراجع.....97

قائمة الأشكال و الجداول :

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل	الفصل
15	الفرق بين نظام المعلومات المالي و نظام المعلومات المحاسبي	1	1
16	تكامل وظيفي	2	1
44	التغذية العكسوي	3	1
78	الهيكل التنظيمي لوحدة سيدي بوزيان	4	1
81	وحدات إنتاج وتوزيع مؤسسة "ENASEL".	5	1
85	تشكيلة منتجات المؤسسة	6	1

المقدمة العامة :

في ظل التغيرات الاقتصادية المتتالية على الساحة الوطنية وفي ظل اقتصاد السوق ،
فالمؤسسة الجزائرية مجبرة على أن تراعي هذه التغيرات الحاصلة في محيطها وأن تتفاعل
مع هذه التغيرات إن أرادت البقاء.

فمحيطها أصبح أكثر تنافسية مع دخول المستثمرين الأجانب وكذلك المؤسسات الأجنبية
التي لها خبرة كبيرة في مجال التسويق ، هذا ما يؤهلها أن تكتسح السوق الوطنية بسلع ذات
جودة عالية ونوعية مناسبة بأسعار منخفضة.

وحتى تواجه المؤسسة الجزائرية هذا المشكل فعليها أن تطور من قدراتها التنافسية ، فيجب
أن تكون صاغية لمحيطها وخاصة دراسة السوق بصفة مستمرة وهذا ما يعني أن تطور من
وظائفها وخاصة وظيفة الماية التي كانت غافلة عنها نظرا لظرف الاقتصاد المخطط الذي
لا يعطي أهمية لهذه الوظيفة وكانت عبارة عن وظيفة بيع ما أنتج دون الرجوع لرغبات
الزبائن وحاجاتهم ودراسة كافة متغيرات السوق.

وبعد أن دخلت المؤسسة في اقتصاد السوق ظهرت الحاجة الماسة لتقنيات التسيير
الاقتصاد الحديث ومن أهمها وظيفة المالية التي حظيت بمكانة هامة داخل المؤسسة ، هذه
الوظيفة التي تسمح بدراسة كل المعطيات التي تتوفر حول محيط المؤسسة.

فعلى المؤسسة معرفة رغبات واحتياجات وأذواق المستهلك ودوافعه الشرائية اتجاه السلعة
وجودتها ومواصفاتها وسعرها ومعرفة سوق المنافسة ، لهذا من الواجب على المؤسسة متابعة

سلوك المستهلك باستمرار نظرا للتطورات الكبيرة في السوق من حيث دخول منتجات جديدة، أو تغير أذواق المستهلك أو التشريعات وكذا سلوك المنتجين الآخرين.

فهذا الاهتمام بمحيط المؤسسة يكون عن طريق جمع كل المعطيات والمعلومات التي تسمح بمتابعة كل التحولات التي تحدث في السوق وهذا ما يكشف لها على عدة حقائق لها انعكاس

إيجابي حول قدرة المؤسسة التنافسية ،فهذه المعلومات هي الركيزة الأساسية في اتخاذ

القرارات الهالية

وتشمل هذه القرارات المجالات الواسعة بدءا بالمستهلك وقطاعات السوق المستهدفة مرورا بعناصر المزيج ،وهذا ما يظهر العديد من المتغيرات المالية التي يجب أخذها في الحسبان سواء تلك التي تحدث في البيئة الخارجية للمؤسسة والتي يصعب التحكم فيها أو تلك التي تحدث داخل المؤسسة.

وهذه القرارات تحتاج إلى جمع معلومات متعددة عن البيئة والأسواق والقطاعات السوقية المستهدفة.

وهذه المعلومات قد تحتاجها المؤسسة بصفة دورية ومنها ما تحتاج إليه عندما تظهر مشكلة معينة أو تحتاج إلى اتخاذ قرار مالي.

ونظرا لكون المشاكل والمتغيرات تتسم بالاستمرارية فإن اتخاذ القرار التسويقي يحتاج إلى العديد من المعلومات الشاملة والمتجددة عن البيئة التي يعمل فيها ،ومن ثم فإن عملية جمع المعلومات ينبغي أن تكون عملية مستمرة وفق نظام معين.

فنظام المعلومات التسويقي هو الإجابة لحاجيات مدراء التسويق حيث يوفر لهم المعلومات بصفة مستمرة لاتخاذ القرارات التسويقية الفعالة. وأصبحت المعلومات موردا ذو أهمية بالغة كأساس لاتخاذ كافة القرارات داخل المؤسسة بصفة عامة والقرارات المالية على وجه الخصوص.

في هذا الاتجاه يجد موضوع بحثنا مبرر لمعالجته ،حيث سنحاول إبراز أهمية نظام المعلومات التسويقي في اتخاذ القرارات التسويقية وذلك من خلال عرض العلاقات الأساسية بين نظام المعلومات واتخاذ القرارات مع شرح أهمية وفعالية القرار التسويقي ومدى حاجاته كإطار دائم ومستمر للمعلومات وهذا لاقتصاد الوقت والأموال في اتخاذ قرارات فعالة.

لذلك فإن التساؤل الأساسي الذي نحاول الإجابة عليه من خلال هذا البحث هو:

- ما مدى مساهمة نظام المعلومات ال مالي في تزويد مدراء التسويق بالمعلومات لتمكنهم من اتخاذ القرارات المالية الفعالة لمؤسسة "ENASEL"؟

وهذا التساؤل يقودنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

1. ما هي طبيعة نظام المعلومات المالي؟
2. كيف يمكن لنظام المعلومات المالي أن يساهم في اتخاذ القرارات الفعالة للمؤسسة؟

ولتقديم الإجابات اللازمة على الأسئلة المطروحة يمكن الاستعانة بالفرضيات الآتية:

فرضيات البحث:

1. جودة وفعالية قرارات مدير المالي تتوقف على حصوله واستخدامه للمعلومات.
2. وجود نظام لتوفير المعلومات بصفة مستمرة لمدير التسويق أساس القرارات الفعالة والصحيحة.

تحديد إطار البحث:

لمعالجة إشكالية محل البحث قمنا بوضع المحددات التي تدور في إطارها هذه الدراسة وفيما يلي عرض لهذه المحددات:

✓ تدور دراستنا حول أهمية المعلومات، ودور نظام المعلومات المالي في تنظيم والتحكم في دورة تدفق المعلومات.

✓ أهمية نظام المعلومات المالي في مساعدة متخذ القرار للوصول إلى قرار فعال وصحيح.

✓ دراسة واقع نظام المعلومات ال مالي في المؤسسات الجزائرية ومدى مساهمته في اتخاذ القرارات المالية الفعالة .

دوافع اختيار الموضوع:

هناك أسباب عديدة دفعتنا لاختيار هذا الموضوع دون غيره نتعرض لها بإيجاز .

1. الاهتمام المتزايد وخاصة في الآونة الأخير من قبل المؤسسات با لمالية ،نظرا لأهمية

الدور الذي يلعبه في تطوير المؤسسة.

2. أهمية المعلومات ,حيث أصبحت سلعة كغيرها من السلع ،لها قيمة سوقية ،وتعتبر

مورد استراتيجي كالموارد الأخرى مثل الأموال ،المواد والآلات واليد العاملة.

3. إن موضوع نظم المعلومات وخاصة ا لمالي لم يحظى بالدراسة الوافية إذ غالبية

الدراسات في هذا الموضوع حسب إطلاعي تناول بحوث التسويقية كمفهوم لنظام

المعلومات.

4. كون القرارات المتخذة في مؤسساتنا وخاصة المتعلقة بوظيفة ال مالية لا تعتمد حين

اتخاذها على دراسات وبحوث وفق المنهج العلمي.

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من الاعتبارات التالية:

1. أهمية نظام المعلومات المالية كتنظيم لتدفق المعلومات لمتخذ القرار والتسهيلات التي

يوفرها في معالجة القرارات الفعالة والصحيحة.

2. أهمية القرار المالي في المؤسسة في مواجهة حالات عدم التأكد ومعالجة المشاكل

ومحاولة العلاج الوقائي للمشاكل محتملة الوقوع.

3. لفت انتباه المسيرين في المؤسسات الجزائرية إلى وجود أساليب علمية وطرق المالية

لمعالجة مشكلة اتخاذ القرار وتقليل من حالة عدم التأكد.

أهداف البحث:

يرمي هذا البحث لإجابة على التساؤلات المتضمنة في الإشكالية بالإضافة إلى:

1. إبراز أهمية المعلومات في عصرنا الحاضر ودور نظم المعلومات ال مالي في تفعيل التدفق.

2. التعرف على أسس بناء نظام معلومات مالي حتى يكتسي صفة الفعالية.

3. التعرف بمختلف مجالات أنشطة نظم المعلومات المالية.

4. إبراز أهمية القرارات المالية في حل المشكلات التي تتعرض لها المؤسسة في الجانب المالي ومدى مساهمة نظم المعلومات المالي في توفير المعلومات اللازمة.

منهج البحث:

لدراسة موضوع البحث ،استخدمنا المناهج المعتمدة في البحوث الاقتصادية

والاجتماعية بصفة عامة ،فقد اعتمدنا على المنهج الاستنباطي في بداية البحث وذلك من

خلال عرض المفاهيم المتعلقة بنظم المعلومات المالي.

وعلى المنهج الوصفي والتحليلي قصد وصف المعلومات ال مالية وأهميته في اتخاذ

القرارات ال مالية. ثم استخدمنا منهج دراسة حالة في الجزء التطبيقي لتفسير الظاهرة

المدروسة.

تقسيمات البحث:

ومن أجل تغطية الموضوع قسمنا البحث إلى جزئين، جزء نظري وآخر تطبيقي:

الجزء الأول يتكون من فصلين:

الفصل الأول : تناولنا المفاهيم العامة عن نظام المعلومات المالي

الفصل الثاني : تناولنا فيه الأسواق المالية.

الجزء الثاني يتكون من فصل واحد

الفصل الثالث : واقع نظام المعلومات المالية في المؤسسة الوطنية للأصلاح

" ENASEL "

المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات المالي

عملية جمع البيانات ينبغي أن تكون مستمرة وفق نظام معين ,هذا ما دفع المؤسسات إلى تشكيل نظام معلومات مالي يوفر لها المعلومات اللازمة ,ومن هنا سنتطرق إلى ماهية نظام المعلومات المالي وأهميته للمؤسسة.

المطلب الأول : تعريف نظام المعلومات المالي

يعرف نظام المعلومات المالي على أنه " نظام فرعي من نظام المعلومات الوظيفية في المنظمة، يعتمد على الحاسب الآلي و العنصر البشري، يختص بجمع البيانات و المعلومات المتعلقة بالأشطة المالية للمنظمة من مصادرها الداخلية و الخارجية و معالجتها للحصول على المعلومات و توفيرها إلى مراكز صنع القرارات المالية و الإستثمارية وفق إحتياجاتها في الزمن المناسب".

و يتبين لنا من خلال هذا التعريف أن نظام المعلومات المالي يحتوي على العناصر

التالية :

- جمع المعلومات و البيانات المتصلة بالنشاط المالي.
- معالجة البيانات و تحويلها إلى معلومات.
- الحصول على المعلومات و توفيرها إلى مراكز صنع القرارات المالية و الإستثمارية وفق إحتياجاتها في الوقت المناسب.

المطلب الثاني: أهمية نظام المعلومات المالي

تزايدت أهمية نظام المعلومات المالي منذ خمسين سنة أو أكثر عندما نجح العاملون في مجال الأعمال في استخدام البطاقات المثقبة في وظيفة التمويل، ولكن في واقع الأمر كان استخدامها مقتصرًا على معالجة البيانات المحاسبية مع تجاهل إحتياجات المديرين للمعلومات بما فيهم مديري التمويل، و في الستينيات من القرن الماضي وعندما توسع استخدام أجهزة الحاسوب بدأ نظام المعلومات المالي في الإستخدم بمجالات أهم من مجرد أداء المهام المحاسبية، و تتمثل في خمسة مهام أساسية لنظام المعلومات المالي وهي :

✓ التنبؤ بالإحتياجات المالية و تخمينها.

✓ تقييم مصادر الأموال.

✓ الرقابة على إستخدامات الأموال.

✓ توفير مجموعة ضخمة من المعلومات الدورية و الإستثنائية عن

مختلف الأنشطة المالية في المنظمة ، وهذا يساعد الإدارة في تحديد السياسات و

إستشراق المستقبل .

✓ يعطي رؤية شمولية عن الوضع المالي في المنظمة من خلال كونه

نظاماً محورياً متكاملًا مع الأنظمة الوظيفية الأخرى.

وفي هذا السياق يظن الكثيرون أن الإدارة المالية و المحاسبية يؤديان نفس الوظائف و هذا الأمر غير صحيح ، إلا أنه هناك علاقة وطيدة بين الإدارة المالية و المحاسبية ، حيث أن مخرجات المحاسبة هي المدخلات الرئيسية لوظيفة الإدارة المالية .

و هناك إختلافات و اضحة بين الإدارتين فيما يتعلق بإدارة الأموال و صنع القرارات و هذه الإختلافات تتمثل بمايلي:

1- إدارة الأموال: إن الوظيفة الرئيسية للمحاسب هي توفير البيانات اللازمة لقياس

أداء المنظمة و تقييم مركزها المالي ، وتحديد الضرائب المستحقة عليها،وهو يختلف في نظرتة إلى أموال المنظمة عن المدير المالي، فالمحاسب يستخدم المعايير النمطية المتفق عليها في إعداد القوائم المالية وذلك إستناداً إلى قاعدة أساسية وهي: أن يتم تسجيل الإيرادات عند تحقيق البيع و تسجيل المصروفات عند إستحقاقها،و تظهر الإيرادات الناجمة عن البيع الآجل في حساب العملاء أو الذمم في صورة أصل مؤقت، وتعالج المصروفات بصورة مشابهة حيث يتم إنشاء حساب إلتزامات أو خصوم معينة ، لتعبر عن السلع و الخدمات التي تم إستلامها و لكن لم يدفع ثمنها نقداً ، وتظهر هذه الحسابات في الميزانية العمومية في صورة حساب دائنيين، أما المدير المالي فيعمل على توفير التدفقات النقدية اللازمة للمنظمة و المحافظة على السيولة.

2- صنع القرارات: تختلف واجبات المدير المالي عن واجبات المحاسب حيث أن

المحاسب يقضي معظم وقته لتجميع البيانات أو عرضها، أما المدير المالي فيقوم بتقويم

القوائم المالية التي يعدها المحاسب، كما أنه يعد بيانات إضافية و يقوم بصنع القرارات المالية المبنية على دراسة ومعالجة البيانات.

ولا بدّ أن نشير إلى أن المنظمات على إختلاف أنواعها تحتاج إلى تطبيقات نظامي المعلومات المالي و المحاسبي لتنفيذ العديد من الوظائف مثل: إعداد التقارير المالية التي تساهم في تقييم المركز المالي، و التنبؤ بالإحتياجات المالية للمنظمة. ويرى الباحث بأنه لا يمكن الفصل بين بين الإدارة المالية و المحاسبة لوجود علاقة وطيدة بينهما، فالمحاسب يقوم بعمله حسب أسس و قواعد و نماذج متعارف عليها ويقوم بإنتاج أرقام، فيقوم المدير المالي بتحويل هذه الأرقام إلى خطط و قرارات لها الأثر على المنظمة.

وهذا الجدول المبين أدناه يوضح الفرق بين نظام المعلومات المالي و نظام

المعلومات المحاسبي:

معيّار المقارنة	نظام المعلومات المالي	نظام المعلومات المحاسبي
الفترة الزمنية	يقدم بيانات تتعلق بالماضي و الحاضر، و التنبؤ بالمستقبل	يقدم بيانات تاريخية تعبر عن الماضي
الموضوعية	يخضع للحكم الشخصي لوجود عنصر التقدير و التنبؤ فيه	يركز على الموضوعية في إعداد البيانات
طريقة جمع المعلومات	خلق بيانات جديدة أو تعديل للبيانات وإقتراح حلول للمشاكل التي تقابلها	يتم تسجيل البيانات في دفاتر عرفية (اليومية/ الأستاذ) وعليه لا يتم أي إجراء
وحدة القياس	رياضية وإحصائية لذلك تكون أرقامها تقريبية	النقود

إعداد التقارير	تعد في أي فترة زمنية أو حسب احتياجات الإدارة	تعد في نهاية كل سنة مالية أو كل فترة (ربع سنوية أو شهرية) ماضية
المستخدمون	يهتمون بتوفير معلومات مالية التي تحتاجها الإدارة لتساعدها على التخطيط و التنبؤ و صنع القرارات	يهتمون بتوفير المعلومات المحاسبية للأفراد و المؤسسات الحكومية، ومخرجات نظام المعلومات المحاسبي هي مدخلات نظام المعلومات المالي

شكل 01 نظام المعلومات المالي و نظام المعلومات المحاسبي

المطلب الثالث: تكامل نظام المعلومات المالي مع الأنظمة الوظيفية الأخرى :

يعد التكامل بين نظم المعلومات المعتمدة على الحاسب الآلي مطلباً أساسياً لما له

من فوائد عظيمة وما يوفره من معلومات تسهم في عملية صنع القرارات.

ويقصد بتكامل نظم المعلومات: تكامل أجهزة وبرامج جميع الأنظمة مع بعضها

البعض وقد يكون هذا التكامل على المستوى التطبيقي أو على مستوى أدوات التصميم أو

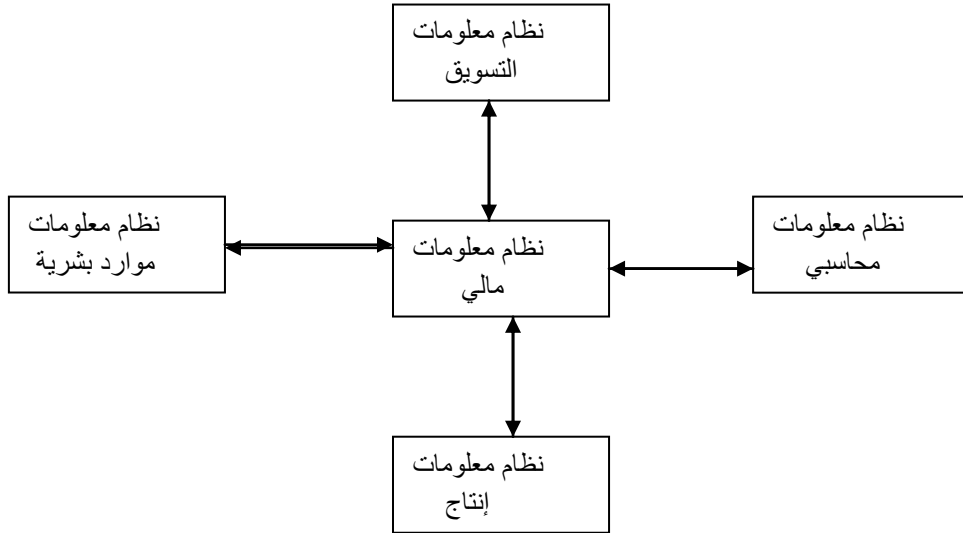
تطوير النظم، ويوجد جانبان من التكامل هما:

أ- تكامل وظيفي: ويقصد به تكامل النظم معاً في دعم عدة وظائف ، وتحقيق

مجموعة من الأهداف المجتمعة معاً مع احتفاظ كل نظام بكيانه المستقل، ومثال ذلك تكامل

نظام المعلومات المالي مع الأنظمة الوظيفية الأخرى (التسويق- الإنتاج - المحاسبة).

وللتوضيح يمكن ملاحظة الشكل التالي :



ومن الشكل السابق يمكن ملاحظة أن هناك تكامل وإرتباط وثيق بين نظام

المعلومات المالي و نظم المعلومات الوظيفية الأخرى، لدرجة أن مخرجات نظام المعلومات

المالي تمثل مدخلات لنظم المعلومات الوظيفية (التسويق - إدارة الموارد البشرية - إنتاج) و

العكس صحيح . بالإضافة إلى أن أي وظيفة من الوظائف السابقة لا تستطيع القيام بمهامها

دون تمويل.

ب- تكامل مادي : ويقصد به الدمج أو الربط بين أجهزة وبرامج عدّة أنظمة معاً

لتصل إلى نظام متكامل مادياً يأخذ هيكلًا موحدًا وشكلًا مختلفًا عن كل نظام على حدة

وذلك من أجل إنجاز التكامل الوظيفي.

ويتم تحقيق التكامل بين النظم من خلال إتباع أحد المدخلين التاليين :

1- مدخل الربط بين الأنظمة : في ظل هذا المدخل يظل كل نظام محتفظ بكيانه

المستقل ، ويتم التكامل من خلال الربط بين مكونات الأنظمة و التوصيل فيما بينها من أجل إنجاز أو تحقيق الهدف الذي من أجله يتم إجراء التكامل.

ويتوقف شكل توصيل نظام بأخر حسب المواصفات الفنية للأجهزة المتاحة ، حيث

ينقسم هذا المدخل إلى ثلاثة مداخل فرعية: مشغل وحيد - أكثر من مشغل- شبكة أعمال.

ب- مدخل دمج النظم : في ظل هذا المدخل يتم دمج نظم المعلومات في نظام

واحد متكامل ذو مواصفات خاصة و مكونات أكثر شمولاً لتحقيق أهداف التكامل. ونرى بأن

مدخل الربط بين الأنظمة أفضل من مدخل الدمج لسهولة الإستخدام و لإنخفاض تكاليف

التكامل ، بالإضافة إلى أن مدخل الدمج هو أكثر تعقيداً لأنه يتطلب تطوير النظم بشكل

دائم .

المبحث الثاني : مكونات نظام المعلومات المالي

يتكون نظام المعلومات المالي مثل أي نظام من المدخلات و العمليات و

المخرجات إضافة إلى التغذية العكسية .

المطلب الأول: المدخلات

مدخلات نظم المعلومات المالي يتكون من الأنظمة الفرعية التالية:

1- النظام الفرعي لمعالجة البيانات:

يعد نظام معالجة البيانات من أوائل نظم المعلومات التي استخدمت في المنظمات،

لأنه لا يمكن لأي منظمة أن تنجز أعمالها دون وجود نظام معالجة البيانات، سواء أكان ذلك يدوياً أو نصف يدوي أو حتى حاسوبياً.

ويتميز هذا النظام عن غيره من النظم بأنه يمتد إلى خارج المنظمة، ويعمل على

تماس مع الأنظمة الفرعية التالية:

(النظام المالي ، نظام التصنيع ونظام التسويق) ، وهو الأساس الذي تقوم عليه

أي نظم معلومات أخرى مبنية على الحاسب الآلي. وتشير له الكتابات بعدة تسميات تصف

جوانب مختلفة في النظام حيث ركز كل منها على مفهوم معين للنظام أو استخدامات معينة

له:

- فالنظام الموجه لمعالجة وتشغيل البيانات المالية داخل المنظمة يسمى النظام

المحاسبي.

- أما النظام الموجه لمعالجة البيانات المالية للمنظمة مع بيئتها الخارجية يسمى

نظام معالجة التبادلات أو الصفقات.

- أما إذا كان النظام يعتمد في أحد مكوناته على وسائل إلكترونية لمعالجة البيانات

المالية، فإنه يسمى نظام المعالجة الإلكترونية .

ويمكننا استخدام مصطلح واحد هو نظام معالجة البيانات (DPS) لأن المصطلحات كلها تدل على شيء يدور حول النظم التي تعالج البيانات .

نظم معالجة البيانات مرت بعدة مراحل خلال تطورها التاريخي: بدأت بالنظم اليدوية حيث اعتمدت على العنصر البشري و الأقلام و الأوراق و الدفاتر لتسجيل البيانات ، مروراً بالآلات التي تعمل بالمفاتيح كآلات الحاسبة و الآلات الكاتبة ، التي أدت إلى إمكانية التعامل مع حجم أكبر من البيانات بشكل أكثر دقة و سرعة مما كان عليه في النظم اليدوية، ومن ثم آلات تنقيب البطاقات حيث يتم التعبير عن البيانات في شكل ثقب مرقمة تحتويها البيانات ،

وكانت هذه المرحلة نقطة الإنطلاق في عمليات إدخال و معالجة البيانات عن طريق الحاسبات الآلية ، ونرى أنه على الرغم من الإنتشار الواسع للحاسبات الآلية في معالجة البيانات ، ظلت معظم المنظمات تستخدم مزيجاً من النظم اليدوية أو نصف اليدوية. و هناك بعض الخصائص المميزة لنظم معالجة البيانات عن غيرها من النظم :

1- نظام معالجة البيانات يؤدي وظائف أساسية لا غنى عنها و تتمثل بي :

- تجميع البيانات: وهي الوظيفة الرئيسية في نظام معالجة البيانات حيث يتم

جمع البيانات من مصادرها الداخلية و الخارجية ، وتسجيل أنشطة و تعاملات المنظمة

فور حدوثها في سجلات مصممة لهذا الغرض.

- اعداد البيانات : أي وضع البيانات في شكل صالح للإستخدام حيث يتم

تصميم البيانات و ترميزها .

- مراجعة البيانات : أي التأكد من صحتها ومن أنها غير ناقصة وخلوها من

الأخطاء قبل إجراء عمليات المعالجة اللازمة لها.

- معالجة البيانات: تشتمل معالجة البيانات على عدد من الأنشطة الفرعية مثل

ترتيب البيانات

- إنشاء الملفات وتحديثها فضلاً عن إجراء بعض العمليات الحسابية وتلخيص

البيانات.

فعملية ترتيب البيانات تعني وضع البيانات في تتابع معين لأغراض سرعة

وكفاءة المعالجة، وقد يتم إنشاء أكثر من ملف لنفس البيانات ولكن بترتيب مختلف

للبيانات وذلك بغرض إجراء المعالجة عليها.

أما إنشاء الملفات هي العملية التي يتم بمقتضاها تكوين ملف لم يكن موجوداً

من قبل .

أما إجراء العمليات المحاسبية هي تطبيق المعادلات و النماذج الحسابية و

المنطقية على عناصر البيانات التي تم ترتيبها و تحديثها ، وذلك بغرض الحصول على

معلومات إضافية بناءً على البيانات المتوفرة .

تلخيص البيانات يعني إعداد ملخصات للكم الهائل من البيانات التي تحتويها

البيانات ولا سيما أن الإدارة العليا تفضل التعامل مع بيانات تلخيصية وليست تفصيلية

حتى يمكن تكوين رؤية شاملة لكل أنشطة المنظمة.

- تخزين البيانات: يتولد يومياً مئات الآلاف من البيانات لدى المنظمات، وهذه

البيانات قد لا تحتاج إليها المنظمة في الوقت الحالي لذلك يتم تخزينها لأغراض

الإستخدامات اللاحقة، و البيانات يتم تخزينها في ملفات وهذه الملفات يطلق عليها قاعدة

البيانات ومن ثم نصل إلى الوظيفة الأخيرة وهي إعداد التقارير التي تبين الكيفية التي تقدم

بها للمستخدم النهائي .

2- إن نظام معالجة البيانات يتعامل مع بيانات تاريخية تصف أحداث ماضية

تمت في المنظمة بالفعل ولا يتعامل مع أمور متوقعة.

3- الكفاءة في معالجة تبادلات المنظمة مع الغير .

4- إخراج تقارير تلخيصية تقدم لإدارة المنظمة .

5- هو نظام يستخدم في المستويات التشغيلية في المنظمة.

6- إن نظام معالجة البيانات يتعامل مع البيانات التفصيلية التي تصف أنشطة

وعمليات المنظمة وليست بيانات إجمالية .

نظم معالجة البيانات يتكون من الأنظمة الفرعية التالية:

1 البيانات الحسابية : والتي تعتبر تسجيلاً لكل حدث مالي تمّ في المنظمة من

حيث : ماذا حدث ، ومتى حدث ، و من المشاركين فيه ، وما هي كمية الأموال المرتبطة

به، فمسؤولية إعداد الميزانية تقع على عاتق وظيفة التمويل ، علماً بأن كل الإدارات

الوظيفية لديها مسؤولية تجاه الميزانية. ويمكن الإستفادة من هذه البيانات في رسم

الإستراتيجيات و صنع القرارات و تقييم المركز المالي .

2 نظام محاسبة التكاليف : إن مهمة نظام محاسبة التكاليف هي جمع البيانات

التي يمكن قياسها بشكل كمي ، سواء أكانت تصف أحداث ماضية تاريخية ، أو في شكل

تقديرات عن أحداث متوقعة مستقبلاً تفيد المديرين في عملية التخطيط و الرقابة و صنع

القرارات .

(2) - مصادر التمويل:

وظيفة التمويل هي النشاط الذي يتم بموجبه تحديد مصادر الأموال اللازمة لجميع

أنشطة المنظمة ولكافة المستويات الإدارية و السعي إلى تأمين هذه الأموال بالوقت المناسب

وبأقل التكاليف .

وتتضمن بيانات مصادر التمويل البيانات الخاصة بالجهات التي تمول إستثمارات

المنظمة ، وماهي الشروط التي يتم فيها التمويل ، و هل هو تمويل ذاتي أم تمويل خارجي ،

وما معدل الفائدة وشروط الدفع و الضمانات .

ومن أهم مصادر التمويل :

أ - رأس مال المنظمة : يعد من المصادر الهامة و الضرورية للتمويل ولا سيما في بداية عمل الشركة، بإعتباره الدعامة الأساسية التي تعتمد عليها الشركة ويمثل مقدار الأموال التي تخصص للشركة عند إحدائه وتعد هذه الأموال الضمانة للزبائن ولكافة المتعاملين مع المنظمة، إضافة إلى أن هذه الأموال تعد حماية للشركة من الهزات التي تنجم عن الظروف الإقتصادية و لمواجهة الخسائر الغير متوقعة .

ب - الودائع بكافة أنواعها (جارية - لأجل - توفير) : التي تعد مصدراً

هاماً من مصادر التمويل حيث يتم توظيفها و إستغلالها للقيام بالمشاريع الإستثمارية .

ت - الأرباح المحتجزة: وتعد أحد مصادر التمويل الذاتية للمنظمة ، وهي

الجزء الفائض القابل للتوزيع الذي حققته المنظمة من ممارسة نشاطاتها في السنة الحالية أو في السنوات السابقة ولم يدفع في شكل توزيعات .

كما أن هتالك الإحتياطات التي تعتبر أيضاً مصدر هاماً من مصادر التمويل

الذاتية وتتقطع من الأرباح الصافية وتوفر نوعاً من الحماية و الإطنان لمواجهة التغيرات المستقبلية .

(3) - محفظة الأوراق المالية:

تستثمر المنظمات جزءاً من أموالها في شراء الأوراق المالية التي تحقق لها ربحاً،

وتتألف محفظة الأوراق المالية من السندات الحكومية و السندات الغير حكومية وأسهم

الشركات الصناعية الكبرى، و المرافق و الأراضي، و كل نوع من أنواع الأوراق المالية يمثل سيولة مختلفة عن الأنواع المالية الأخرى.

(4) - نظام الإستخبارات المالية:

يسعى نظام الإستخبارات المالية إلى تحديد أفضل مصادر التمويل وأفضل

الإستثمارات المالية للموارد المالية الفائضة. ولتحقيق هذا الهدف يهتم نظام الإستخبارات المالية بتجميع معلومات خارجية عن المساهمين و المؤسسات المالية و الأجهزة الحكومية المختلفة للتعرف على العوامل التي يمكن أن تؤثر على التدفقات المالية للمنظمة، بالإضافة إلى نشر معلومات بين هذه الجهات لإظهار المركز المالي للشركة.

يعتبر الإهتمام بشؤون المساهمين من أكثر أنشطة نظام الإستخبارات المالية شيوعاً في المنظمات المساهمة كبيرة الحجم. وغالباً ما يتضمن الهيكل التنظيمي للإدارة المالية في معظم هذه الشركات قسماً يهتم بشؤون المساهمين. يقوم هذا القسم بدور حلقة الوصل بين لبشركة و المساهمين فيها. ويتولى هذا القسم نشر المعلومات المالية عن الشركة في صورة تقارير سنوية وتقارير دورية تظهر الوضع المالي و ربحية الشركة وموقف الأصول و الإستثمارات و العائد. وغالباً ما تكون هذه التقارير ملخصة ومبسطة و تحتوي على أشكال توضيحية و رسومات بيانية يسهل للمساهمين فهمها و التعرف على المركز المالي للشركة من خلالها.

بالإضافة إلى المعلومات الخارجية من هذا القسم للمساهمين يوجد أيضاً تدفق داخلي للمعلومات من المساهمين للشركة. فالمساهمين يمكن أن يعبروا عن شكاوهم و مقترحاتهم و أفكارهم وتقديم أي معلومات أخرى للشركة من خلال هذا القسم. يمكن أيضاً نقل معلومات من وإلى الشركة عن طريق عقد لقاءات سنوية بين الإدارة و المساهمين لعرض نتائج الأعمال وتبادل الآراء بشأن تحسين أداء المنظمة.

بالإضافة إلى نشاط تجميع ونقل المعلومات بين الشركة و المساهمين يقوم نظام الإستخبارات المالي أيضاً بتجميع ونقل المعلومات بين الشركة و الأجهزة و المؤسسات المالية في المجتمع مثل البنوك وشركات التأمين و البورصات وغيرها. تأخذ معظم المعلومات التي تتدفق بين الشركة وهذه الأجهزة الشكل الرسمي . فعادة ماتتقل المعلومات الواردة عن هذه الأجهزة في شكل تقارير دورية وقواعد بيانات. وغالباً ماتتضمن المعلومات الواردة عن هذه الأجهزة و المؤسسات المالية مؤشرات تصف الإقتصاد الكلي للمجتمع مثل الموازنة العامة للدولة .

ويعتمد نظام الإستخبارات المالية على عدة أساليب للحصول على المعلومات:

- الإتصالات الغير رسمية: معظم بيانات ومعلومات نظم الإستخبارات المالية تصل إلى المنظمة من خلال إتصالات غير رسمية بين الإدارة العليا للمنظمة ونظائرها من منظمات و مؤسسات وأجهزة مالية أخرى ، ويتم تبادل الكثير من البيانات و المعلومات

تيلفونياً أو على موائد الطعام التي تضم رجال الأعمال أرجال البنوك، وأهم المعلومات التي يتم تبادلها أسعار الأوراق المالية و الفائدة وأسعار الصرف وغيرها.

- المنشورات المطبوعة: تعتبر المجلات و الجرائد المالية المتخصصة مصدراً هاماً لنظم الإستخبارات المالية، بالإضافة إلى التقارير الدورية و النشرات الإقتصادية للمصارف و شركات التأمين وغيرها من المؤسسات المالية.

- القواعد الإلكترونية للبيانات: وهي قواعد بيانات مالية تحتوي على البيانات

الإقتصادية و المالية عن الأسواق المالية وأسعار الصرف و الفائدة وأسعار الأوراق المالية بالإضافة إلى التقارير المالية للشركات العامة.

ومن أشهر قواعد البيانات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية ما يعرف باسم Dialog

ويتم تحديثها يومياً ويمكن نقلها على أقراص ممغنطة سهلة التشغيل على الحاسب

الشخصي، كما ويوجد قاعدة البيانات المالية المعروفة باسم Compensate و التي

تحتوي على بيانات سنوية وربع سنوية عن مؤشرات الأداء المالي للعديد من المؤسسات

المالية الأمريكية و الكندية العامة و الخاصة.

وهناك قواعد بيانات مركزية يمكن للمنظمات الإشتراك فيها و الحصول على البيانات و

المعلومات المالية، ويمكن الحصول على أفضل البيانات و المعلومات عن طريق

الإنترنت.

وبما أن البيانات هي العنصر الرئيسي في عملية صنع القرار، فإن ثورة الإنترنت و
العولمة وما ينتج عنها من مفاهيم مثل القرية العالمية، جعلت تبعات القرارات الإستثمارية
أكثر خطورة من ذي قبل للأسباب التالية:

- 1 عولمة الإقتصاد وافتتاح الأسواق: فما يحدث في أي مكان من العالم يؤثر على المنظمات هنا وهناك، فالمدبر الذي يصنع القرارات يجب أن يأخذ بعين الإعتبار هذه العناصر ليس داخل المنظمة أو البلد بل الوضع العالمي، هذا الأمر جعل الحاجة للبيانات المالية وطرق معالجتها أكبر من السابق .
- 2 سرعة التطور التكنولوجي: فقد اتاح الإنترنت للمنظمات تقديم خدماتها ليس داخل الحدود الجغرافية لبلادها فقط ، بل في كل أنحاء العالم ، لذلك جني ثمار تقديم الخدمة من خلال الإنترنت يتطلب جمع البيانات المعلومات المالية عن الأسواق و المنافسين.
- 3 تتعد الهياكل الإدارية للمنظمات: وظهر ما يسمى بإدارة الأعمال الإلكترونية، والتي جعلت المنظمات تعمل في بيئة إفتراضية غير مقيدة بحدود الزمان و المكان، فقد تغيرت بعض المفاهيم في مجال الإدارة مثل الدوام و الإجتماع وهذا ينعكس على عملية صنع القرارات ويجعلها أكثر صعوبة.

ونرى أن الإستخبارات المالية من الأنشطة المشروعة شريطة أن يتم جمع البيانات و المعلومات عن المنافسين بطريقة أخلاقية و قانونية وأن تحدد نوعية البيانات التي يحتاجها صانع القرار حتى لا يضيع وقته في الكم الهائل من البيانات الموجودة على شبكة الإنترنت بالإضافة إلى أن نظام الإستخبارات المالي ينقل صورة واضحة لما يحدث

في المجتمع المالي كالبنوك و المؤسسات المالية المحلية و العالمية، ويوفر البيانات و المعلومات المالية التي يمكن الإعتماد عليها في تحديد أفضل مصادر التمويل الخارجي وفي عملية صنع القرارات الإستثمارية.

(5) - التخطيط الإستراتيجي:

البعض يطلق على الإدارة الإستراتيجية مصطلح التخطيط الإستراتيجي، إلا أنه في الواقع التخطيط الإستراتيجي هو جزء من الإدارة الإستراتيجية فقد عرفه هنري فايول بأنه " يشمل تلك القرارات التي تتعلق بنمو المنظمة وربحيتها في الأجل الطويل وتحقيق تكييف المنظمة مع البيئة المحيطة بها " .

وهناك التخطيط المالي الإستراتيجي و التخطيط التسويقي الإستراتيجي وغيرها، وكلها تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق ميزة إستراتيجية للمنظمة، وبما أننا نتحدث عن مدخلات نظام المعلومات المالي سوف نركز على التخطيط المالي الإستراتيجي و الذي ينطوي على التحليل البيئي للمنظمة، وتحديد مواطن الضعف و القوة في الأداء المالي، وبالتالي تحديد الفرص و التهديدات التي تواجه المنظمة. ولا بدّ من توافر نظام معلومات مالي يمد الإدارة بالبيانات المالية اللازمة لتحلل الموقف في الماضي و الحاضر وكذلك التوقعات المستقبلية.

ويكون التخطيط المالي الإستراتيجي على المدى الطويل و المتوسط ويركز على كيفية الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة و كيفية إستثمارها وإنفاقها بحيث يتم الحصول على أكبر فائدة من وراء هذه الإستثمارات أو الإنفاقات .

وللتخطيط المالي مراحل من أهمها:

- 1 - تحديد الإهداف المراد تحقيقها .
- 2 - جمع البيانات اللازمة و التي تعتبر أساساً في عملية التخطيط المالي.
- 3 - وضع الموازنة التقديرية: أي رسم أهداف الخطة بصيغتها الكمية وقد تكون لفترة قصيرة الأجل تغطي سنة واحدة وتسمى موازنة قصيرة الأجل، أو لفترة متوسطة الأجل من سنتين إلى أربع سنوات، أو لفترة طويلة الأجل من خمسين إلى عشر سنوات وتسمى موازنة طويلة الأجل.
- 4 - صنع القرار لتنفيذ الخطة.
- 5 - وضع الخطة موضع التنفيذ .
- 6 - المتابعة و التقييم (تقييم الأداء).

(6) - المراجعة الداخلية:

يعد نشاط المراجعة الداخلية من الأنشطة الهادفة نظراً لدوره في تقديم البيانات و المعلومات الصحيحة و الدقيقة و الموثقة و التي يمكن الإعتماد عليها في عملية صنع

القرارات، وبعض المنظمات تعتمد مراجعين خارجيين لمراجعة سجلات حساباتهم للتأكد من صحتها، وإعداد التقارير ونتائج أعمال المنظمة.

وبعض المنظمات الكبرى يكون لديها مراجعين داخليين يقومون بعملية مراجعة السجلات وإعداد التقارير ويتحملون مسؤوليات أكبر.

وعرّف معهد المراجعين الداخليين الأمريكي المراجعة الداخلية بأنها: " نشاط تقييمي مستقل داخل المنظمة يهدف إلى التأكد من صحة العمليات المحاسبية و المالية و العمليات الأخرى من أجل خدمة الإدارة، وهي وسيلة رقابية إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى ".

وتهدف عملية المراجعة و التدقيق سواء أكانت عن طريق مراجعيين داخليين أو جارجيين إلى:

- منع وتقليل الأخطاء: لأن المراجع من خلال عملية الرقابة المستمرة التي يقوم بها يمنع وقوع الأخطاء ، وبالتالي الحصول على بيانات ومعلومات صحيحة ودقيقة وموثقة يمكن الإعتماد عليها في الحصول على قرارات رشيدة.
- القضاء على الإسراف والهدر: من خلال الرقابة المستمرة على الإستخدام الكفاء للموارد وتقلل التكاليف.
- التأكد من الإلتزام بتطبيق القوانين و الأنظمة.

- منع التلاعب و الغش والإختلاس : من خلال عملية الرقابة المستمرة يمكن

القضاء على هذه الظاهر المرضية التي يمكن أن يقوم بها الموظفون.

ولنظام المراجعة و التدقيق ثلاثة أنواع رئيسية:

1 - مراجعة مالية : تهتم بالتأكد من دقة البيانات و المعلومات في سجلات

المنظمة من خلال المراجعين الخارجيين وقد يشاركونهم المراجعين الداخليين.

2 - مراجعة مالية تشغيلية: وتهدف إلى التأكد من صحة الإجراءات المتبعة في

أداء العمليات و الوظائف المختلفة في المنظمة. وتعد أداة من أدوات الرقابة الإدارية

من خلال التأكد من توافر مجموعة من الخصائص في النظام، بمعنى أن تصميم

النظام يعمل على إكتشاف و منع الأخطاء وتصحيحها و التأكد من أن جميع الأعمال

تتم بشكل صحيح.

3 - المراجعة المتزامنة: وهي شبيهة بالمراجعة التشغيلية ولكنها مستمرة . فمثلاً

يقوم المراجع الداخلي بإختيار بعض أسماء العاملين بشكل عشوائي ويقوم بنفسه

بتسليمهم أجورهم للتأكد من وجودهم فعلاً وليست أسماء وهمية.

وبهذا الصدد نرى أن المراجعة و التدقيق بشقيها الداخلي و الخارجي لها أهمية بالغة

في الواقع العملي للمنظمات، لأنها أدوات رقابية هامة تساعد الإدارة على إختلاف

مستوياتها(عليا- وسطى- تنفيذية) في توفير البيانات و المعلومات لها من خلال

التقارير الدورية و المستمرة التي تتميز بصحتها و دقتها و موثوقيتها و التي تساهم في

عملية صنع القرارات الإستثمارية الرشيدة .

و المراجعة الخارجية في مؤسسات القطاع العام في سوريا تقوم بها الهيئة المركزية للرقابة و التفتيش و الجهاز المركزي للرقابة المالية، أما في القطاع الخاص يقوم بها محاسبون قانونيون.

7- البيئة الخارجية:

يتوقف نجاح عمل المنظمة إلى حد كبير على مدى قدرتها على دراسة البيئة الخارجية المحيطة بها، وإدراك حقيقة القيود المفروضة عليها من قبل الجهات القانونية و التشريعية المختلفة، والظروف الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية. ومعرفة الفرص التي يمكن لها إقتناصها.

ومن أهم البيانات المتعلقة بالإتجاهات العامة للبيئة المالية هي إتجاهات معدل الفائدة وحالة ميزان المدفوعات و معدل الصرف.

المطلب الثاني: العمليات

وتشمل على عدة وظائف يمكن أن تتجز يدوياً أو نصف يدوياً أو آلياً وهي:

1- جمع البيانات:

وهي الوظيفة الأولى لأي نظام للمعلومات ومنها نظام المعلومات المالي، فلا بدّ

من توافر البيانات من المصادر الملائمة الداخلية و الخارجية، ويتضمن جمع البيانات

وظائف فرعية متنوعة:

أ- جمع البيانات المطلوبة واختيارها: أحياناً تتوفر وتجمع بيانات كثيرة، ولكن

إختيار الملائم منها يعتمد على الغاية من جمعها و على سعة نظام التخزين وقدرته على المعالجة.

ب- ترميز وتسجيل البيانات: يتم ترميزالبيانات من خلال إعطائها أرقاماً وحروفاً

ورموزاً طبقاً لدليل ترميز معين، من أجل تبسيط كمية البيانات المراد تسجيلها، مما يؤدي إلى توفير في الوقت و الجهد عند التعامل معها.

ج- تصنيف البيانات: وهي وضع البيانات في مجموعات متجانسة طبقاً لمعايير

محددة سلفاً، فمثلاً يمكن تصنيف الأفراد المتعاملين مع المصرف العقاري حسب القرض الممنوح أو المبلغ المودع أو مبلغ القرض.....

د- المراجعة و التدقيق: وهي عملية مراجعة البيانات المجمعة و المختارة وتدقيقها

من حيث صحتها وإكتمالها وخلوها من الأخطاء.

(2) - معالجة البيانات:

وتشكل الركن الثاني و الأساس لوظائف نظام المعلومات المالي وهي تتكون من

سلسلة من الأنشطة و العمليات الآلية في معظمها و التي يتم من خلالها تحويل البيانات

إلى معلومات يستفيد منها القائمون في ترشيد قراراتهم، ومن أبرز عمليات المعالجة:

أ- الفرز: أي ترتيب وتنظيم البيانات وفق منطق محدد بأن يتم وضعها في ترتيب

تصاعدي أو تنازلي، أو تجميعها وفق تصنيفات معينة مثل الزائن المتوقعين عن سداد

القروض على سبيل المثال.

ب- حساب البيانات: وهي عملية إعادة صياغة البيانات رياضياً من خلال

العمليات الحسابية أو الوظائف الإحصائية

(الوسط الحسابي - معدل النمو - الإنحراف المعياري).

ث - مقارنة البيانات: أي تحليل البيانات لمعرفة شكل وطبيعة العلاقات

المختلفة بين المتغيرات الحقيقية التي تمثلها هذه البيانات، مثل العلاقة بين تدريب العاملين

و زيادة إنتاجيتهم أو بين الودائع وسعر الفائدة.

(3)- إدارة البيانات:

وهي عملية التعامل مع قواعد البيانات بقدرة عالية من حيث التخزين و الإسترجاع

و الإضافة و الحذف و العرض و الطباعة بهدف الإستفادة من ذلك في التخطيط و الرقابة

و صنع القرارات الإستثمارية الفعالة.

(4)- إنتاج المعلومات:

يقصد بإنتاج المعلومات عملية تصنيعها وتحويلها من المواد الأولية (البيانات) إلى

شكل جديد يطلق عليه المعلومات، تقدم إلى المديرين لإستخدامها و الإستفادة منها في

عملية صنع القرارات. ومن أهم منتجات أو مخرجات نظام المعلومات المالي هي الرقابة و التنبؤ المالي وإدارة النقدية و التقارير الإجمالية.

(4) - أمن المعلومات:

هي عملية رقابية تهدف إلى التأكد من أن الملفات بما فيها الأوعية المخزنة فيها محمية من العبث أو دخول أشخاص غير مسموح لهم بذلك، وتشمل هذه العملية الرقابية على المدخلات أي التأكد من أن جميع المعاملات التي تجري داخل المنظمة يتم تسجيلها على الحواسيب وفي ملفات الخاصة. والرقابة على العمليات للتأكد من أن البيانات تامة (عدم فقدان أي من الحقول وأن جميع السجلات مدققة). و الرقابة على المخرجات للتأكد من أن نتائج المعالجة دقيقة دون أخطاء، و تامة دون نقصان وتوزع بدقة على المستخدمين في الوقت و المكان المناسبين .

المطلب الثالث: المخرجات

تتجه مخرجات نظام المعلومات المالي لخدمة الأنشطة التالية:

(1) - النظام الفرعي للرقابة المالية:

تعرف الرقابة المالية بأنها النشاط التي تقوم به جهات خارجية أو داخلية في المنظمة على أساس معايير محددة بهدف التأكد من أن الأداء الفعلي يتم كما هو مخطط

له ووفق المعايير الموضوعية و تحليل الإنحرافات و الأخطاء في حال وجودها ومعرفة أسبابها و من ثم تصحيحها بالوقت المناسب وبأقل تكلفة .

وللرقابة المالية أدوات يمكن الإعتماد عليها من أجل مقارنة الأداء الفعلي وفقاً لما هو مخطط، ومن أهم هذه الأدوات:

أ- **التحليل المالي** : يعتبر من أهم أدوات الرقابة المالية لأنه يوفرالبيانات و

المعلومات المالية الدقيقة عن المركز المالي للمنظمة، وهو نشاط يسبق التخطيط المالي و

يلازمه و يتعلق بتحويل البيانات المدونة في القوائم المالية إلى معلومات ذات دلالة معينة

حسب الجهة التي تقوم بهذه العملية، وهو وسيلة للتعرف على نقاط القوة و الضعف في

السياسات المالية . ويعتبر التحليل المالي الأساس في الرقابة المالية لأن عملية الرقابة

تتضمن مقارنة الأهداف المحددة مع مستوى الأداء، و المقارنة بين الفترات الزمنية المختلفة

و بين المنظمات المتشابهة . وعملية المقارنة في التحليل المالي تتم من خلال:

- تحليل القوائم المالية: الميزانية العمومية - حساب الأرباح و الخسائر.

- التحليل عن طريق النسب المالية المختلفة مثل فترة إسترداد رأس المال المستثمر

ودليل الربحية.

ب- **التقارير المالية** : تعد التقارير المالية من وسائل الرقابة المالية التي يمكن

الإعتماد عليها، لأنها تصف الأحداث المالية و التغيرات التي تطرأ عليها أثناء تنفيذ الخطة

المالية وعند الإنتهاء منها.

وقد تكون هذه التقارير في شكل قيم عددية أو عرض إنشائي أو أشكال بيانية تبين

مدى التغيرات المالية وتظهر أسباب المشاكل المالية وتقدم الحلول المناسبة لتلافيها.

ج الموازنة التخطيطية: تعد الموازنة التخطيطية من الوسائل الهامة المستخدمة

في الرقابة المالية وهي خطة عمل شاملة لأعمال المنظمة لمرحلة مقبلة قد تكون سنة أو

أقل أو أكثر، وتتضمن معايير و أسس لمقارنة الأهداف المحددة مع الإنجاز الفعلي، و

الموازنة التخطيطية توضع على أساس عيني و مالي وبشرية.

ويقصد بالموازنة العينية: الموازين التي تسجل فيها السلع و الخدمات و النفقات بشكل

مادي وحسب وحدات القياس المعروفة (الأمطار - الأطنان)

أما الموازين المالية: فهي ترجمة مالية للموازين العينية، وتحتوي على التدفقات

التقديرية و الإئتمانية بشكل مالي حسب قيمتها مسعرة بوحدات نقدية. وهناك مبادئ أساسية

للموازنة التخطيطية من أهمها:

1 مبدأ وحدة الموازنة: أي أن هناك موازنة تخطيطية شاملة تحتوي على عدد من

الموازنات الفرعية التي تسعى جميعها لتحقيق هدف واحد.

2 مبدأ وحدة الشمول: أي أن الموازنات التخطيطية تشمل كافة أقسام المنظمة

وتتضمن كافة النفقات و الإيرادات المتوقعة.

3 مبدأ المرونة: ويعني الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي يمكن أن تحدث في

المستقبل عند إعداد الموازنة التخطيطية.

4 مبدأ التعبير النقدي: يعني ترجمة الموازنة العينية إلى وحدات نقدية.

5 مبدأ إعتقاد الموازنة بمثابة معيار للأداء: أي أن الأرقام الواردة في الموازنة

تعتبر بمثابة معايير يجب تنفيذها و بالتالي تساعد على إجراء المقارنة بين ما هو مخطط

وما يتم تنفيذه.

(2) - النظام الفرعي للتنبؤ:

يعتبر التنبؤ المالي من المهام الرئيسية للمدير المالي و الهدف منه تقدير إحتياجات

المنظمة من الأموال في المستقبل وذلك للإحتياط ضد المخاطر التي يمكن أن تحدث

مستقبلاً. ويجدر الإشارة إلى أن عمليات التنبؤ المالي لها العديد من الخصائص يجب أن تؤخذ

في الحسبان:

1- أن كل عمليات التنبؤ بالمستقبل هي إمتداد طبيعي للأحداث الماضية فلا يمكن

إجراء عمليات تنبؤ من فراغ، بل يتم ذلك بناءً على أحداث تمت بالفعل. ولذلك فإن البيانات

التاريخية للشركة تعتبر الأساس الذي يستند عليه عملية التنبؤ.

2- أن القرارات التي تشملها عمليات التنبؤ يمكن تصنيفها على أنها قرارات شبه

مبرمجة، حيث أنها تعتمد على بعض المتغيرات التي يمكن قياسها وهي تلك التي تصف

الماضي وبعض المتغيرات التي لا يمكن قياسها وهي المتعلقة بالمستقبل.

3- لا يوجد أسلوب للتنبؤ يتصف بالكمال. فلا يمكن التنبؤ بالمستقبل بشكل كامل

حتى ولو تم استخدام أكثر نظم المعلومات و الحاسبات الآلية تقدماً ورقياً.

4- أن عمليات التنبؤ بسلوك متغير معين تتم في ظل إفتراض أساس هو (بقاء

الأشياء على حالها) ولكن يجب أن ندرك أن الأشياء الأخرى غالباً لا تبقى على حالها.

إذا أخذت الخصائص السابقة في الحسبان فإن المديرين الماليين عليهم أن يعتمدوا

إلى حد كبير على حكمهم الشخصي وخبراتهم السابقة في إستخدامهم لمخرجات نظام التنبؤ

المالي .

. ويقسم التنبؤ المالي إلى قسمين:

- تنبؤ مالي طويل الأجل: و الهدف منه تقدير إحتياجات المنظمة من الأموال لعدد

من السنوات في المستقبل.

- تنبؤ مالي قصير الأجل: يهدف إلى تقدير إحتياجات المنظمة من الأموال خلال

فترة قصيرة الأجل.

ومن الأساليب المستخدمة في التنبؤ المالي:

أ - أسلوب الإنحدار البسيط و المتعدد وهناك برامج حاسوبية يمكن الإعتماد عليها

في إجراء تحليل الإنحدار مثل

برنامج SPSS.

ب - أسلوب التنبؤ بالطلب على الخدمة: ويعني إعداد تصورات للخدمات

التي يتوقع أن يحصل عليها عملاء المنظمة و السعر لكل خدمة وربط ذلك بعنصر الزمن (شهري أو ربع شهري أو نصف سنوي).

وإذا كان التنبؤ على درجة معقولة من الدقة فإنه يمكن التنبؤ بالأرباح المتوقعة وحساب النفقات وحجم الأموال اللازمة.

ويمكن استخدام السلاسل الزمنية في التنبؤ المالي وأدوات مالية مثل الميزانية التقديرية وقائمة الدخل المتوقعة وتحليل التعادل.

(3) - النظام الفرعي لإدارة النقدية:

تعتبر إدارة النقدية جزء من النظام المالي للمنظمة ويستهدف هذا النظام تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة للمنظمة و الخارجة منها. المدير المالي يمكن أن يطرح أسئلة ثم بناءً على الإجابات يقوم بتعديل التوقعات المالية الداخلية و الخارجية للشركة. فإتخاذ قرار مثلاً بتأجيل الدفع للموردين خلال فترة معينة قد يترتب عليه أن تحقق الشركة فائض نقدي لم يكن ليحدث لولا هذا القرار.

غالباً ما تستخدم النظم الخبيرة لمساعدة المديرين في إتخاذ قرارات الإئتمان. فمثلاً إذا كانت سياسة الإئتمان المعمول بها في إحدى الشركات هي وضع حدود للإئتمان بالنسبة للعملاء الجدد و مراجعة هذه الحدود سنوياً، بالإضافة إلى التعامل مع الإستثناءات على أساس يومي. وتتمثل هذه الاستثناءات في التعامل مع عملاء جدد، تعدى عملاء حاليين

لحدود الائتمان المسموحة لهم، تعدى العملاء لتواريخ دفع قيمة مشتريات سابقة في هذع الحالة يقوم نظام إدخال الأوامر بإظهار حالات الأستثناء ويعطي الإشارة إلى محلي الائتمان لمراجعة الحسابات الخاصة بهؤلاء العملاء.

تتضمن النظم الخبيرة أيضاً القواعد التي يتم التعامل بها في منح الائتمان وأيضاً النماذج الرياضية و الإحصائية التي تستخدم في وضع حدود الائتمان الممنوح للعميل وفقاً لمركزه المالي، ومركز السولة لديه و الخبرات السابقة في التعامل معه. وعلى المدير المالي أن يدخل بيانات العميل ويقوم النظام بتقديم المبررات المنطقية لإتخاذ القرار بمنح أو عدم منح الائتمان و الحدود المسموحة للائتمان في حالة منحه.

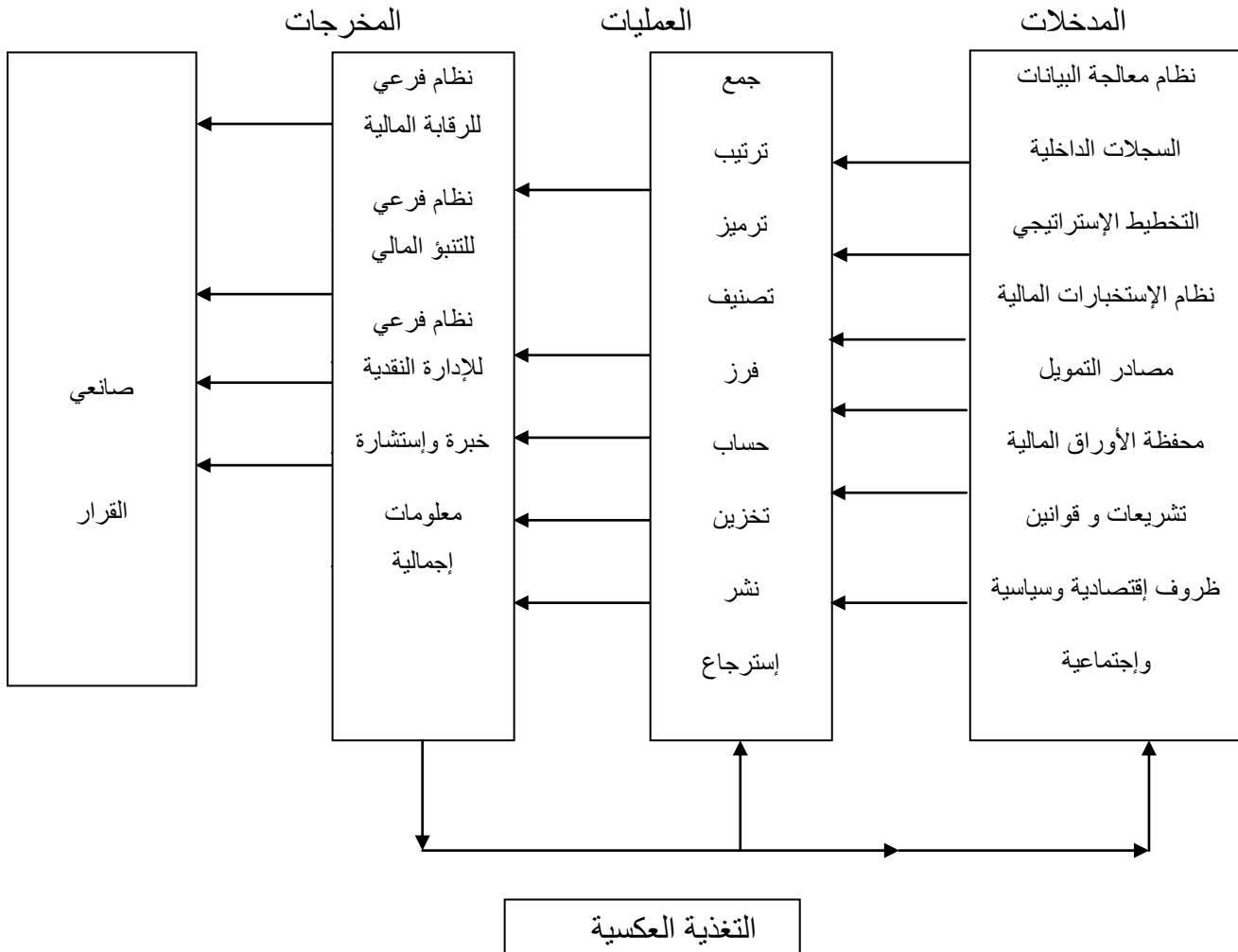
أجرى بعض الباحثين إختباراً للتأكد من صدق نظام الخبرة في إتخاذ قرار منح الائتمان، وذلك عن طريق تزويد النظام بقواعد منح الائتمان وإستخدامه في إتخاذ عدد من القرارات الخاصة بمنح الائتمان لمجموعة مختلفة من العملاء. وفي نفس الوقت تم إستخدام أحد محلي الائتمان في إتخاذ القرارات .

أظهرت النتائج أنه في 92% من القرارات كان حدود الائتمان وفقاً لنموذج نظام الخبرة يعادل تماماً حدود الائتمان وفقاً لقرارات محلل الائتمان. وفي 3% من الحالات كانت حدود الائتمان وفقاً للنموذج تفوق حدود الائتمان وفقاً للمحلل، وفي 5% من الحالات كانت حدود الائتمان وفقاً للنموذج أقل من حدود الائتمان وفقاً لقرارات المحلل.

وبإجراء مزيد من التحليلات وجد أنه في الحالات التي كانت فيها حدود الإئتمان وفقاً للنموذج أقل، كان المحلل قد أخذ في الحسبان عوامل لم يتم تضمينها في نموذج نظام الخبرة . وعندما تم تضمين هذه العوامل في النظام توصل النموذج إلى نفس حدود الإئتمان. و بذلك يتضح أن النظم الخبيرة قد لاقت نجاحاً كبيراً في مجال التمويل. فيمكن عن طريق هذه النظم إتخاذ قرارات لا يأخذها إلا الخبراء ذوي العدد الكبير من سنوات الخبرة.

المطلب الرابع: التغذية العكسية

تعبر التغذية العكسية كما هو موضح بالشكل عن إستخدام المخرجات كمدخلات في نظام المعلومات المالي فهي تساعد في تصحيح العديد من الإنحرافات و الأخطاء.



المبحث الأول : ماهية الاسواق المالية

المطلب الأول : تعاريف الأسواق المالية ومكوناتها

عادة ما ينصرف سوق المال إذا أطلق بدون تحديث إلى سوق الأوراق المالية أي الأسهم والسندات وهذا هو المفهوم الضيق لسوق المال ويطلق عليه مصطلح البورصات. وهناك مفهوم آخر يشمل المؤسسات المالية التي تتعامل في الإقراض الطويل الأجل فقط، غير أن المفهوم المقبول لسوق المال هو الذي يتضمن أيضا جميع الوسطاء ، والمؤسسات المالية المختلفة بالإضافة إلى سوق النقد . وهذا يعني أن سوق المال يتكون من شقين أساسيين هما : أسواق رأس المال وسوق النقد.

أولا : تعاريف الأسواق المالية

إن للسوق المالية عدة تعاريف بحسب اختصاص كل عون من الأعوان

الاقتصاديين وهي:

1/ التعريف الاقتصادي :

يعتبر سوق المال المكان الذي يلتقي فيه الطلب والعرض لرؤوس الأموال الطويلة

الأجل لتمويل جزء من الاقتصاد بمعنى آخر هي طريقة لتعبئة وتحويل الادخارات الوطنية

المجمعة لاستثمارها في مشاريع اقتصادية مختلفة .

2/ التعريف المالي : هو سوق رؤوس الأموال الطويلة الأجل تتمثل في العارضين

والطالبين لرؤوس الأموال من اجل الاكتتاب لرؤوس الموال الاجتماعية للشركات وللتوظيفات ذات الأمد الطويل .

3/ التعريف القانوني :

قد عرف المشرع الفرنسي في المادة الأولى من القانون رقم 98/08 المتعلق باللجنة

المشرفة عن تنظيم عملية البورصة ما يلي بحث حول الأسواق المالية يمثل هذا السوق

إجمالي الصفقات المتعلقة بالقيم المنقولة ، عقود التفاوض أو المنتجات المقبولة من طرف

لجنة البورصة أو لجنة السوق الآجلة .

ثانيا : مكونات الأسواق المالية توجد تقسيمات مختلفة للأسواق المالية يمكن إيجازها

بالآتي:

1/ سوق رأس المال :

و هي أسواق التداول بالأوراق المالية و فيها تنتقل الأموال من الأفراد والشركات و

المدخرات إلى الشركات المستثمرة من خلال أدوات مالية طويلة الأجل أهمها الأسهم و

السندات .

2/ سوق النقد :

و هو السوق الذي تنتقل فيها الأموال من خلال أدوات مالية قصيرة الأجل ذات سيولة عالية

مثل الودائع القابلة للتداول والقبولات المصرفية والأوراق التجارية وغيرها ومن أهم المنشآت

المالية التي تعمل في سوق لنقد البنوك التجارية، ويرتكز سوق النقد على عامل أساسي ومهم هو سعر الفائدة بناءً على

العرض والطلب، ويعتبر رفاها ما لتمويل القصير الأجل إذا أنه يوفر الفرصة للمقترضين للحصول على الأموال اللازمة بالأجل القصير .

المطلب الثاني : شروط تكوين الأسواق المالية

1/ زيادة عدد وكفاءة المؤسسات المالية لدى الدولة :

حاول بعض الاقتصاديين تحليل العلاقة الموجودة بين زيادة عدد المؤسسات المالية للدولة النامية وعملية تطوير التنمية الاقتصادية . وقد اعتمد العديد من الباحثين في تحليل ذلك على تطوير الادخار بهدف الاستثمار وعلى هذا فإن الرغبة في تطوير سياسة التمويل في المشروعات لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية يعتبر عنصر هام بالنسبة للدولة النامية وهكذا فالموضوع الخاص بتكوين السوق المالي يقتضي بتشجيع الادخار في القطاع الخاص وهذه المشكلة لها أهمية واضحة خصوصاً لو علم إن الادخارات المنظمة تساعد على زيادة عملية التنمية والدفع إلى الأمام.

2/ تحويل المدخرات المجمععة إلى الاستثمارات :

يجب أن يكون الهدف النهائي من تجميع المدخرات هو توجيهها نحو الاستثمار . ويعتبر سوق المالي سوق استثمار أموال الأفراد والمؤسسات والبنوك في شراء الأوراق التي تمثل حصص في رأس المال الخاص بالمؤسسات الصناعية أو التجارية أو قروض تتمثل

في السندات وتتسم الأوراق المالية بالمرونة إذ ينقل المستثمر أمواله من مشروعات قائمة ويشترى أسهم في مؤسسات أخرى في طور الانجاز أو قائمة تسعى إلى التوسيع ومن ثم فإن الأسواق المالية تسعى إلى تنمية الادخار وتشجيعه إلى التنمية الاقتصادية. والمشكلة الرئيسية في البلدان النامية ليست في زيادة الادخار فحسب ولكن في تغيير الطريقة المستعملة في حفظه وهي الاكتناز فالعمل الرئيسي والمؤكد في الدول النامية هو تفجير طاقة هذا الادخار البدائي ليصرف مع الاستثمارات المنتجة .

3/ إنشاء بورصة الأوراق المالية :

تعتبر بورصة الأوراق المالية من أجهزة الادخار والاستثمار للدولة ذات الاقتصاد الحر أو الاقتصاد المختلط حيث يلعب كل من القطاع العام والخاص دورا في هذا الشأن فالبورصات هي أسواق لاستثمار أموال الأفراد والبنوك التجارية وشركات التأمين وصناديق الادخار وعندما تكون سوق الأوراق المالية منظمة ويكون التعامل فيها واسع النطاق فإنها تهتم بالمرونة كما تقوم بتحويل الأوراق المدخرة حديثا إلى أموال مستثمرة في مشروعات طويلة الأجل أو إلى أموال سائلة عند الحاجة .

4/ الاهتمام بوسائل الاهتمام ومراقبتها :

إن تكوين الشركات أو طرح السندات في البورصة لابد أن يصحبه إعلان ومناسب ويكون على المستوى الوطن ولذلك حتى تتاح الفرصة لكل مستثمر أو مدخر أن يوظف أمواله .وللمحافظة على صغار المدخرين فلا بد للمصدر البيان من المراجعة والوقوف على البيانات الواردة في إعلانها .

5/ ضرورة توفير الاستقرار السياسي :

تعتبر هذه النقطة من أهم العوامل في جلب رؤوس الأموال وتحويلها من الادخارات الخاصة إلى الاستثمار المتوسط والطويل الأجل وأن كان هذا العامل مهما للمستثمر العادي المقيم في دولته ،فهو أكثر أهمية بالنسبة للمستثمر الأجنبي لان له الحق في تحويل صافي أرباحه من الداخل إلى الخارج كما تؤمن له الدولة انتقال رؤوس أمواله إلى وطنه بعد نهاية كل استثمار .كما أن استقرار العملة في الدولة ما ،ومحاولة السيطرة على التضخم ،يعتبران من العوامل المشبعة على تنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى .

المطلب الثالث : تطوير الأسواق المالية

ويكون كما يلي: يتم التطوير إما في جانب العرض وذلك بتشجيع إنشاء شركات الأموال وخلق أدوات جديدة .أو من جانب الطلب وذلك بتوفير المناخ الملائم اقتصاديا وسياسيا ونشر الوعي الادخاري لدي الأفراد وتوفير المعلومات الكافية عن قطاعات الأعمال المختلفة ونشاطها .وفي البلاد المتقدمة يكفي التطوير من احد الجانبين حيث أن النسق الاجتماعي والاقتصادي السائد يتكفل لتطوير الجانب الآخر من الاستجابة التلقائية .أما في البلاد المتخلفة والنامية فإن التطوير لابد أن يشمل الشقين معا، وليس هناك جدول من زيادة العرض دون أن يكون هناك طلبا كافيا.وهذا نجد أن هذه البلاد تسعى لزيادة المدخرات حيث أنها تمثل أهم الموارد الحقيقية للأموال اللازمة لأغراض التنمية ومن المعروف أن هذه المدخرات عادة ما تكون مدينة في هذه البلاد ، ومن هنا يظهر دور المؤسسات المالية التي

يتكون منها سوق المال والتي ينبغي أن تقوم بدور فعال في تجميع المزيد من المدخرات وما يتبع ذلك من تنشيط سوق المال بصفة عامة والأوراق المالية بصفة خاصة .

المطلب الرابع : العوامل المؤثر في الأسواق المالية

يمكن أن تتعرض الأسواق المالية لعدة مؤثرات ، بإمكانها أن تؤدي بالسوق إلى التآلق والنجاح ، وذلك في حالة ما إذا كانت هذه المؤثرات ، ايجابية أما إذا كانت هذه الأخيرة سلبية فإنها ستؤدي حتما إلى فشل وظائف السوق وهي في الآتي :

1/ العوامل الايجابية :

لقيام سوق مالي لدولة ما ، لابد من توفر الشروط الأساسية المذكورة سبقا إلا أن

لنجاح هذه السوق يتطلب عدة عوامل إلى جانب هذه الشروط وهي :

• خلق جو من الثقة بين المتعاملين بالأوراق المالية المتداولة بالسوق المالي وذلك

بوضع نظم كفيلة يتم التعامل بها ، وكذا تحديد الشروط الواجب توفرها في المتعاملين وهذا

لضمان حماية و سلامة المستثمرين في السوق المالي وتنمية الوعي الاستثماري لدى

الموظفين .

• جعل الادخار والاستثمار اختياريين وليس إجباريين وهذا لتحسيس الأشخاص

والمودعين أو المستثمرين أن لديهم الحرية التامة في اتخاذ القرار .

• توفير الخبرات والكفاءات القادرة على إدارة الأسواق المالية والسمسرة وذلك بقيام

الدولة بعملية تكوين أي تكوين الخبرات والكفاءات... الخ .

2/ العوامل السلبية :

إن العوامل التي تلعب دورا هاما في تقلبات أسعار البورصة ، ليست ذات طبيعة مماثلة لقوانين الفيزياء والكيمياء ، ولا يمكن لأي كان، ومهما كان أن يتوقع مسبقا اتجاه أسعار البورصة ولا معرفة اتجاه الأسواق المالية بشكل دقيق ، وأن يحدد درجة هبوطها أو ارتفاعها .ومن أهم هذه العوامل المؤثرة سلبا على الأسواق المالية كما يلي :

•العوامل الاقتصادية : هي اعتماد العملاء بتمويل جانب واحد من الاقتصاد ،وقد

تقع حادثة ما تؤدي بهم إلى الإفلاس وبالتالي تدهور قيمة السوق المالي الذي كانت تتداول فيه هذه الورقة .

•العوامل المالية : تخضع البورصة لقانون العرض والطلب فكلما زادت كمية رؤوس

الأموال الموضوعه في التداول كلما تحسنت أسعار أوراق البورصة واتجهت نحو الصعود

كذلك كلما قلت كمية رؤوس الأموال المعروضة كلما اتجهت أسعار البورصة نحو الهبوط .

ومن أهم الأسباب التي تؤثر على عرض وطلب رؤوس الأموال :

-الادخار : وهو التوفير في إنفاق الدخل على السلع الاستهلاكية وهذا ما حدث في

فترة ما بعد الحرب العالمية إذ أن الناس كانوا ينفقون مدخراتهم إلا في الأموال الضرورية

كالأكل والشرب والبناء...الخ ويؤثر هذا النقص في الأموال أو انعدامها سلبا في السوق .

-السياسة الائتمانية : يجب على الدولة أن تراعي إلى جانب الأسواق المالية أثناء

إصدارها للقوانين توجه سياستها المالية .فالسياسة المالية التقليدية تؤدي إلى انخفاض

الأموال المدخرة مما يؤثر مباشرة على السوق الخاصة بتلك الشركة .وهذا ما يؤدي بالشركة إلى تقليل من نشاطها داخل الأسواق المالية .

•العوامل الأمنية : قد تحدث عملية تغير اتجاه رؤوس الأموال من بلد إلى آخر

نتيجة الحروب أو الأزمات السياسية ، وهذا راجع إلى خوف العملاء على أموالهم مما يؤدي إلى تدهور السوق في تلك المنظمة .

•العوامل النفسية : تتمثل هذه العوامل في الإشاعات الزائفة التي تحدث اضطرابا

على مستوى الأسواق المالية ، كما يمكن أن يكون أن يحدث أزمة داخل البورصات .فمثلا عندما يقوم العملاء ببيع أوراقهم المالية في وقت واحد فإنهم يتخلون عن السوق .

المبحث الثاني : سوق الأوراق المالية

المطلب الأول : تعريف سوق الأوراق المالية ومكوناته

أولا: تعريف سوق الأوراق المالية

وهي سوق مستمرة ثابتة في مكان تقام في مراكز التجارة والمال في مواعيد محددة

يغلب أن تكون يومية ،يجتمع فيها أصحاب رؤوس الأموال والسماسة للتعامل في الأوراق

المالية وفقا لنظم ثابتة ولوائح محددة وتنسم سوق الأوراق المالية بحساسية شديدة فهي أول

من يتأثر بالكساد والرواج وفي جميع الأحوال العادية يتحدد سعر الأوراق المالية بعوامل

العرض والطلب شأنها في ذلك شأن أي سلعة أخرى .

وهناك تعريف آخر لسوق الأوراق المالية بأنه عبارة عن نظام يتم بموجبه الجمع بين

البائعين والمشتريين لنوع معين من الأوراق أو لأصل مالي معين وتمكن المشتريين من بيع

وشراء عدد من الأسهم والسندات داخل البورصة عن طريق السماسرة أو الشركات العاملة

في هذا المجال .

ثانيا : مكونات سوق الأوراق المالية

• سوق إصدار الأوراق المالية (السوق الأولية): يتم في نطاقها التعامل مع الأوراق

المالية عند إصدارها لأول مرة؛ وذلك عن طريق ما يسمى بالاكنتاب، سواء تعلق ذلك

بإصدار الأسهم عند تأسيس الشركات الجديدة أو عند زيادة رأسمالها بعد التأسيس، أو

بإصدار السندات عند الحاجة إلى قروض طويلة الأجل. والاكنتاب في الأسهم قد يكون

خاصا (مغلقا) أي مقصورا على المؤسسين وحدهم وقد يكون عاما؛ وذلك عن طريق طرح

كل أو بعض أسهم الشركة على الجمهور للاكنتاب فيها. أما الاكنتاب في السندات فغالبا ما

يكون عاما، حيث يتم اللجوء إلى الجمهور للاكنتاب في السندات.

• سوق تداول الأوراق المالية (السوق الثانوية) : يتم في نطاقها التعامل على الأوراق

المالية التي سبق إصدارها في السوق الأولية وتم الاكنتاب فيها. ويشمل تداول هذه الأوراق

المالية بالسوق الثانوية البيع والشراء بين حاملها وأي مستثمر آخر؛ لذا فالملاحظ في هذه

السوق أن متحصلات بيع الأوراق المالية لا تذهب إلى الجهة التي أصدرتها بل تذهب إلى

حاملها هذه الأوراق الذين يحصلون على ناتج عملية البيع؛ فهم يتحملون الخسائر (في حالة

نقص سعر بيع الورقة عن سعر شرائهم لها)، كما أنهم يجنون الأرباح (في حالة زيادة سعر بيع الورقة عن سعر شرائهم لها) .

المطلب الثاني : خصائص ووظائف أسواق الأوراق المالية

أولاً: خصائص أسواق الأوراق المالية

وهي أسواق بيع وشراء الأوراق المالية يتم تداولها في السوق النقدي لسوق رأس المال فقد قام على أساس كون الموجودات المالية التي تتاولها في كل منها طويلة أو قصيرة الأجل ،فإذا اسمينا هذا التمييز على سوق العملات الأجنبية ،فإن هذا يدخله على نطاق السوق النقدي ،فإذا كانت الموجودات طويلة الأجل فإن معظم المؤلفات تشير إلى سوق الأوراق المالية على انه السوق الذي يتم تداول الأوراق المالية فيه سواء ا كانت طويلة أم قصيرة الأجل وهناك تداول الأوراق المالية لأول مرة .وفي سوق الأوراق المالية الثانوية يتم تداول الأوراق المالية المصدرة سابقا أي التي سبق وأن بقيت في الأسواق الأولى . أما سوق الأوراق المالية تقسم (كما هو الحال في سوق العملات الأجنبية) وسوف تباع بسوق موازي (غير نظامي) في السوق النظامي يتم تداول أسهم وسندات الشركات المسجلة وفق نظام السوق .

1- أنها توفر المعلومات الضرورية للمستثمرين .وفي هذا السوق غير النظامي

(الموازي) يتم تداول الأوراق المالية لمؤسسات غير المسجلة في قوائم السوق .لذلك معظم

البلدان هناك أدوات مستقلة ذات صلاحيات تدير العمليات في السوق المالي وتوفر للمتعاملين المعلومات الضرورية .

2- التداول في سوق الأوراق المالية يوفر المناخ الملائم والمنافسة التامة وبالتالي تجديد الأسعار العادلة على أساس العرض والطلب .

3- التداول في سوق الأوراق المالية خصوصا في الأسواق الثانوية يتم من خلال الوسطاء أو السماسرة أو من ذوي الخبرة في الشؤون المالية بالإضافة إلى الكفاية المالية التي يجب أن يتوفر فيهم .

4- نظرا للمرونة التي تتميز بها الأسواق المالية وإمكانية الاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات فإن ذلك يعطي خاصية للأوراق المالية بكونها تتميز عن غيرها من أسواق السلع بأنها أسواق واسعة تتم صفقات كبيرة ومتعددة قد يتسع نطاقها يشمل أجزاء عديدة من العالم في نفس الوقت .

5- أسواق الأوراق المالية تتصف بأنها متطورة مما يتيح مجالات واسعة للاستفادة من أمام فئات المستثمرين في مختلف أرجاء العالم .

6- الاستثمار في الأسواق المالية يتطلب معرفة المعلومات السوقية واتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة . وبالتالي فإن الاستثمار في الأوراق المالية ذات المخاطر العادية قد يكون ذو أبعاد سلبية ، الأمر الذي يستدعي في بعض الأحيان من الحكومات التدخل لمنع بعض المعلومات الضارة للمجتمع والأفراد .

ثانيا : وظائف أسواق الأوراق المالية

1- إيجاد حلقة فعالة بين البائعين والمشتريين الأمر الذي يبسر الاستثمارة التمويل

للإقراض ؛

2- تشجيع الادخار وذلك بفتح مجالات واسعة أمام صغار المدخرين لإيجاد فرص

استثمار ملائمة ؛

3- توجيه الادخار نحو الاستثمارات الأكثر كفاءة وإنتاجية الأمر الذي يولد عائد

ملائم للمستثمر ويعود بالنفع العام على مستوى الاقتصاد القومي ؛

4- وجود سوق يساعد السياسة النقدية والمالية على تحقيق أهداف تلك السياسات

في العملة الاقتصادية ؛

5- توفير المعلومات والبيانات التي تمكن المستثمر من حسن الاختيار للوسائل

الاستثمارية وتمكنه من إعادة النظر من استثماراته مما يعود عليه بالنفع والفائدة ؛

المبحث الثالث : الأوراق المالية محل التعامل في الأسواق المالية ومخاطرها

الأوراق المالية هي صكوك الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات والمصارف

والهيئات العامة وغيرها ،وهي صكوك طويلة الأجل تصدر لمدة حياة الشركة فيما يتعلق

بالأسهم أو لمدة عدد من السنوات فيما يتعلق بالسندات مما يجعلها عرضة لتقلب الأسعار

في السوق حسب التغيرات الظروف الاقتصادية .

ومن خلال هذا سوف نتطرق إلى تعريف وخصائص وأنواع كل من الأسهم

والسندات فيما يلي :

المطلب الأول : السندات

تعد السندات احد أشكال الاستثمار في الأصول المالية ويعرف السند بأنه :

هو صك مديونية بمقتضاه يتعهد مصدر السند برد القيمة المدونة على السند بالإضافة إلى

الفوائد لمالك السند وذلك من خلال فترة زمنية متفق عليها .

نستنتج أن السند يعتبر بمثابة اتفاق بين المنشآت والمستثمر ،والسند يكون لحامله ،وهو بذلك

ورقة مالية قابلة للتداول بالبيع أو الشراء التنازل وقد يكون اسمي ،ويثبت دائنية حاملها

للمؤسسة التي أصدرتها .

أولاً : خصائص السندات :

تتمثل خصائص السندات فيما يلي :

-السند وثيقة قرض تثبت أن حامله دائن اتجاه المؤسسة التي أصدرته ؛

-يستفيد حامل السند من دخل ثابت ومعروف مسبق يتمثل في الفائدة ويحصل عليه

طول عمر السند ؛

-من خصائص السندات التداول في بورصة الأوراق المالية ؛

-حامل السند ليس له أي حق في التدخل في شؤون تسيير المؤسسة ؛

-في حالة تصفية المؤسسة أو إفلاسها تمنح الأولوية لحملة السندات على حملة

الأسهم في استرجاع رأسمال الموظف باعتبارهم دائنين للمؤسسة بالإضافة إلى هذه

الخصائص هناك أخرى جوهرية تتمثل في :

وهي تدلنا على العوامل التي تميز السند عن غيره من السندات وكذلك الورقة المالية

وتشمل :

أ . الكوبون : وهو عبارة عن الدخل الذي يحصل عليه حامل السند ويتحدد معدله

بأسعار الفائدة السائدة في السوق لسندات والتي لها نفس درجة المخاطرة .

ب . تاريخ الاستحقاق : يشير إلى الفترة التي يحصل فيها حامل السند على القيمة

الاسمية للسند ، وهناك نوعين تاريخ الاستحقاق فعلي وأصلي .

ج . القيمة الاسمية : وهي القيمة المدونة على السند والتي يتعهد مصدر السند

بردها إلى حامل السند في تاريخ الاستحقاق .

د . شروط نقل الملكية : لا يتم نقل الملكية السند القابل للتداول إلا من خلال

إجراءات معينة لنقل القيد من سجلات الشركة .

ثانيا : أنواع السندات

1 . السندات الدائمة : وهي سندات ليس لها تاريخ استحقاق محدد والوسيلة الوحيدة

لتخلص من هذا السند هو بيعه لشخص آخر ، وهذا لا يمنع المنشأة المصدرة من كراء

السندات التي أصدرتها من السوق مباشرة .

2 . السندات ذات تاريخ الاستحقاق المحدد : هي سندات التي لها تاريخ استحقاق

وفي هذا التاريخ يتقدم حامل السند إلى المنشأة المصدرة لكي يسترد القيمة الاسمية للسند .

3 . السندات القابلة للاستدعاء : وهي سندات تعطي للجهة المصدرة الحق في سداد

السندات قبل تاريخ استحقاقها ،وتقوم المنشأة المصدرة بممارسة حق الاستدعاء اعتمادا على

سعر الفائدة السائدة في السوق .

4 . السندات ذات العائد الصفري : هذا النوع من السندات لا يمنح المستثمر فوائد

دورية وإنما يحصل المستثمر على فوائد عند تاريخ الاستحقاق أو عند بيع السند ،وتتمثل

الفائدة على هذا النوع من السندات في الفرق بين القيمة التي اشترى بها المستثمر والقيمة

الاسمية التي يبيع بها السند .

5 . السندات ذات معدل الفائدة المتحرك : يتم في تعديل معدل الكربون بصورة

دورية لكي يعكس أثر التضخم ، لأن التضخم يجعل الفائدة المحل عليها غير كافية

لتعويض المستثمر .

6 . السندات الرديئة : يقصد بها تلك السندات التي يرفع مقدار المخاطرة المرتبطة

بالعائد المتحقق .

7 . السندات القابلة للتحويل : يعني أن السندات المصدرة يمكن تحويلها إلى أسهم

عادية . إما اختيارية أي برغبة حامل السند ،أو إجبارية عن طريق استدعاء حملة تلك

السندات

المطلب الثاني : الأسهم

هي نوع آخر من أنواع الأوراق المالية المتداولة في بورصة الأوراق المالية ولها عدة

مفاهيم نذكر منها :

. السهم هو عبارة عن حصة متساوية من رأسمال شركة مساهمة ،ويتم تقديم الحصة

من طرف الشريك لأي شخص مكتتب مقابل الحصول على وثيقة تسمى السهم وتحصيل

قيمة الاسمية.

. السهم هو عبارة عن ورقة مالية تثبت امتلاك حائزا في جزء من رأس مال المؤسسة

التي أصدرته مع الاستفادة من كل الحقوق وتحصل كل الأعباء التي تنتج عن امتلاك هذه

الورقة.

ونستخلص مما سبق أن : السهم هو ورقة تثبت ملكية صاحبها لجزء من رأس المال

في حدود قيمته الاسمية ،وعليه فحامل السهم هو شريك في المؤسسة ،وللأسهم خصائص

وأنواع نذكرها فيما يلي :

أولا : خصائص الأسهم :

للأسهم عدة خصائص وهي :

-يسمح السهم لصاحبه بالاستفادة من عائد هو ربح السهم أو الحصة وكذلك يتحمل

جزء من الخسارة في حالة تحقيق المؤسسة لخسائر ؛

-الدخل الذي يدره السهم هو دخل متغير ،وهو مرتبط بالنتائج التي تحققها المؤسسة
بالأفق الاقتصادي لهذه المؤسسة ؛

-السهم هو ورقة مالية غير محددة الأجل ، وأجله النظري هو حياة المؤسسة ذاتها
، فالسهم يعتبر بالنسبة للمؤسسة مصدر تمويل دائم ؛

-صاحب السهم له الحق في المشاركة في تسيير المؤسسة وذلك عن طريق
المشاركة في عملية التصويت المتخذة الخاصة ؛

-يشكل السهم موضوعا للمضاربة في البورصة ؛
-في حالة تصفية المؤسسة ،أصحاب الأسهم هم آخر من يستوف حقوقهم
باعتبارهم شركاء ؛

-من خصائص الأسهم إنها قابلة للتداول ببورصة الأوراق المالية ؛

ثانيا : أنواع الأسهم :

تتقسم الأسهم إلى أربع فئات :

1. من حيث الشكل الذي تظهر به :

أسهم اسمية : وهي الأسهم التي تسجل عليها معلومات منها اسم مالكيها والقيمة

الاسمية للسهم بجانب بيانات عن الشركة المصدرة لها ولا يجوز التنازل عنها أو نقل ملكيتها

عن طريق البيع في البورصات الأوراق المالية إلا بعد توقيع عضوين من أعضاء مجلس

الإدارة واثبات ذلك في دفاتر الشركة .

الأسهم لحاملها : وهي أسهم لا يذكر فيها اسم المساهم ، ويعتبر حاملها مالكا كما

يمكن التنازل عنه من شخص لآخر ولا تلتزم الشركة إلا بمالك واحد فقط للحصول على

حقوقه ، وهو الحائز حتى ولو حصل عليه بطرق غير قانونية.

الأسهم لأمر : الشركة تصدر أسهمها لأمر ، وتشتترط أن تكون كاملة الوفاء أي دفع

كل قيمتها الاسمية إذ أن الشركة لا تستطيع أن تتعقب تداول السهم ، ولا تستطيع أن تتعرف

على المساهم الأخير الملزم برصيد القيمة التي لم تدفع من قيمة السهم

2 . من حيث نوع الحصة التي يدفعها :

الأسهم النقدية : وهي أسهم يجب دفع قيمتها نقدا ، ولا يصبح السهم قابلا للتداول

بالطرق التجارية ، إلا بتحديد الشكّة بصفة نهائية وصدور المرسوم المرخص بتأسيسها .

الأسهم العينية : وهي التي تمثل حصة عينية من رأسمال الشركات كعقار أو

مصنع ... الخ مقدرة ومصادق عليها من الجمعية العامة التأسيسية ولا تسلم هذه الأسهم

لأصحابها ، إلا بعد تسليم المقدمات التي تقابلها وتعتبر قيمة مدفوعة بالكامل ، وقد منع

القانون تداول الأسهم العينية إلا بعد سنتين من إصدارها .

الأسهم المختلطة : وهي التي يدفع بعض قيمتها عينا والباقي يدفع نقدا .

3 . من حيث الحقوق التي يخولها السهم :

أسهم ممتازة : تخص دون غيرها من الأسهم ببعض الامتيازات كما يطلق عليه اسم

أولوية وأفضلية ، ويتخذ هذا الامتياز الممنوح أحد الصور التالية :

-الأولوية في الحصول على الأرباح أو في قسمة ناتج التصفية ؛

-منح حامله أصواتا في مداوات الجمعية العامة ،سمي السهم بالصوت المتعدد ؛
-منح حامله حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الشركة عند تقرير زيادة رأسماله ؛
أسهم عادية :وهي أكثر أنواع الأسهم انتشارا لأنها تمثل الأهل ولا تعطي أصحابها
أي امتيازات.

والسهم العادي هو صك وله ثلاثة قيم ،قيمة اسمية ،ودفترية ،وقيمة سوقية والقيمة
السوقية تعتبر هي التقديم الحقيقي للسهم وهي تتوقف على العائد المتوقع من نتيجة الأرباح
الرأسمالية والتوزيعات التي يحصل عليها المستثمر .

4 . من حيث علاقتها برأس المال : وهي أسهم رأس مال ، أسهم تمتع :

-إن أسهم رأس المال هي الأسهم التي لم تستهلك قيمتها .

-أسهم التمتع وهي الأسهم التي استهلكت قيمتها ،ويقصد باستهلاك السهم الشركة

بدفع القيمة الاسمية للمساهم أثناء حياة الشركة ودون انتظار لإنهاء أجلها وتصفيتها ،وذلك
بسبب تعلق نشاط الشركة في استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية ،أو مرفق من المرافق
العامة ممنوح لمدة محدودة أو بوجه من أوجه الاستغلال مما يستهلك بالاستعمال أو يزول
بعد فترة معينة وهكذا فإن الأسهم

والسندات هما يتداولان في بورصة الأوراق المالية وذلك بالاكتتاب ،وسوف نقارن

بين الأسهم والسندات :

المطلب الثالث : المخاطر التي تتعرض لها الأوراق المالية

1. مخاطر سعر الفائدة: هي التغيرات التي تحدث في العائد على ورقة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة ، حيث أن العلاقة بين أسعار الأوراق المالية وأسعار الفائدة عكسية.
2. مخاطر السوق: هي التغيرات التي تحدث في العوائد على الأوراق المالية نتيجة للتغيرات في السوق ككل كالركود الاقتصادي أو الحروب.
3. مخاطر التضخم: ففي حالة التضخم، يتأثر العائد الحقيقي حتى ولو كان العائد الاسمي مضمون (مثل في حالة السندات الحكومية).
4. مخاطر الأعمال: هي المخاطر الناتجة عن التعامل في صناعة معينة. على سبيل المثال، يمكن أن تواجه شركة محلية لصنع السيارات منافسة قوية من منتجين أجنبيين.
5. المخاطر المالية: هي المخاطر المرتبطة بنسبة الديون المستخدمة في هيكل رأسمال الشركة.
6. مخاطر السيولة: هي مدى صعوبة بيع وشراء هذه الأوراق المالية في السوق الثانوي.
7. مخاطر سعر الصرف : هي المخاطر المرتبطة بالتغيرات في أسعار الصرف ولا سيما بالمستثمرين الذين يستثمرون في الأسواق العالمية.
8. المخاطر السياسية: تؤثر هذه المخاطر على قرار كل من المستثمر المحلي والأجنبي

ويمكن أيضاً وضع تلك المخاطر ضمن إطارين: المخاطرة المنتظمة والمخاطرة

غير المنتظمة:

أ . المخاطرة المنتظمة أو المخاطرة غير القابلة للتوزيع : هي ذلك الجزء من

المخاطرة الذي تسببه عناصر تؤثر على السوق ككل، وبالتالي لا يمكن التخلص منه من

خلال التوزيع لأنه يؤثر على كل الشركات في نفس الوقت. ومن بين هذه العناصر هناك

التضخم وأسعار الفائدة والسياسات المالية والنقدية.

ب. المخاطرة غير المنتظمة أو المخاطرة القابلة للتوزيع : المخاطرة التي تسببها

عناصر خاصة بالشركة،

وبالتالي يمكن التخفيض من حدتها من خلال التوزيع لأن أي تأثيرات سلبية على

شركة قد تقابلها تأثيرات

إيجابية على شركة أخرى . ومن بين هذه العناصر هناك إضراب العمال ، سوء

إدارة الشركة وارتفاع

مستوى الديون.

الخاتمة:

إن النتيجة التي نخرج بها في النهاية هذا البحث هي أن الأسواق المالية أدت دورا

فعالا في تنشيط الحياة الاقتصادية فخلال أداؤها لوظيفتها المتكونة من شقين أساسيين وهما

تعبئة المدخرات و توجيهها للتمويل الاستثمارات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية

والاجتماعية.ومن خلال دراستنا في هذا البحث عرفنا أن السوق المالية تتكون من سوقين

سوق النقد الذي يتعامل فيه بأدوات مالية قصيرة الأجل , وسوق رأس المال والذي يتعامل فيه بأدوات مالية طويلة الأجل والمتمثلة في الأسهم والسندات والتي هي محور بحثنا (أسواق الأوراق المالية).

فسوق الأوراق المالية بما يتضمنه من أسواق منظمة أي البورصة و أسواق غير منظمة تنقسم إلى سوقين , السوق الأولي الذي يدعى بسوق الإصدار أو الاكتتاب حيث يتم فيه إصدار الأوراق المالية المتكونة من الأسهم و السندات و تتعامل بها البورصة والمؤسسات المالية كافة .

و السوق الثانوي وهو سوق تداول الأسهم و السندات التي سبق إصدارها في السوق الأولي و في الأخير نعتذر عن عدم إمامنا بجميع جوانب الموضوع .

معلومات اضافية للأسواق المالية

سوق إصدار الأوراق المالية (السوق الأولية)

يتم في نطاقها التعامل مع الأوراق المالية عند إصدارها لأول مرة؛ وذلك عن طريق ما يسمى بالاكتتاب، سواء تعلق ذلك بإصدار الأسهم عند تأسيس الشركات الجديدة أو عند زيادة رأسمالها بعد التأسيس، أو بإصدار السندات عند الحاجة إلى قروض طويلة الأجل. والاكتتاب في الأسهم قد يكون خاصا (مغلقا) أي مقصورا على المؤسسين وحدهم وقد يكون عاما؛ وذلك عن طريق طرح كل أو بعض أسهم الشركة على الجمهور للاكتتاب فيها.

أما الاكتتاب في السندات فغالبا ما يكون عاما، حيث يتم اللجوء إلى الجمهور

للاكتتاب في السندات.

تعريف لمصطلحات البورصة

يتم في نطاقها التعامل على الأوراق المالية التي سبق إصدارها في السوق الأولية

وتم الاكتتاب فيها. ويشمل تداول هذه الأوراق المالية بالسوق الثانوية البيع والشراء بين

حاملها وأي مستثمر آخر؛ لذا فالملاحظ في هذه السوق أن متحصلات بيع الأوراق المالية

لا تذهب إلى الجهة التي أصدرتها بل تذهب إلى حاملي هذه الأوراق الذين يحصلون على

نتائج عملية البيع؛ فهم يتحملون الخسائر (في حالة نقص سعر بيع الورقة عن سعر شرائهم

لها)، كما أنهم يجنون الأرباح (في حالة زيادة سعر بيع الورقة عن سعر شرائهم لها).

أهمية :

تعتبر أسواق الأوراق المالية بحكم وظيفتها الاقتصادية صلة الوصول بين المشاريع

ومدخرات الأفراد، كما أنها تعد سوقا منظمة لتداول الأسهم والسندات حيث يتم بيع وشراء

الأوراق المالية فيها من خلال السماسرة المرخص لهم، وحيث يلعب فيها العرض والطلب

دور الرئيسي في تحديد الأسعار فيما يوفر الحماية للمستثمرين من الغش والتدليس من خلال

القواعد التي تلزم بها أعضائها من السماسرة في معاملاتهم مع المستثمرين بالإضافة إلى ما

توفره السوق من العلانية للمستثمر عن وضعيات الشركات المالية... وتلعب سوق الأوراق

المالية دورا هاما في توزيع مدخرات الأفراد على مختلف المشاريع الاقتصادية وتنشيط كافة

قطاعات النشاط الاقتصادي بما ينعكس أثره في النهاية على معدل التنمية الاقتصادية للبلاد ،وهي بذلك تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي للبلاد في أوقات الكساد والرواج .

السوق الثانوي :

ويختص هذا السوق بالتعامل بالأوراق المالية التي تم إصدارها أو طرحها من قبل ،أي بعد توزيعها سواءً مباشرة أو بواسطة احد المؤسسات المالية المتخصصة يطلق على هذا السوق بالبورصة .

السوق الأولي :

•: يختص هذا السوق بالتعامل في الإصدارات الجديدة سواء لتمويل مشروعات

جديدة أو التوسع في مشروع قائم ،وذلك من خلال زيادة رأسمالها وهذا يعني أن المنشآت

التي تحتاج إلى أموال يمكنها إصدار عدد من الأوراق المالية ،وطرحها للاكتتاب سواء

في الاكتتاب العام أو الخاص .وهذا يعطي فرصة لجميع الأفراد والهيئات المختلفة

المشاركة عن طريق مدخراتهم في توفير الأموال .

إن هذا السوق ما هو إلا أداة لتجميع المدخرات وتقديمها للمشروعات ،وتنشأ نتيجة

لذلك علاقة بين مقدمي الأموال (المكتتبين) وبين تلك المشروعات .

وقد يتم إصدار وتصرف هذه الأوراق إما بطريقة مباشرة حيث تقوم الجهة المصدرة

بالاتصال بعدد من كبار المستثمرين سواء أفراد أو مؤسسات مالية لكي تبيع لها الأسهم

والسندات التي أصدرتها .وإما أن يتم ذلك بطريقة غير مباشرة وهو قيام مؤسسة متخصصة

- عادة مؤسسة مالية - بإصدار هذه الأوراق وهو الأسلوب الأكثر شيوعا .

تمهيد :

تلعب المؤسسات العمومية الوطنية دورا هاما و محوريا في الحياة الاقتصادية من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية ,وذلك عن طريق رفع الصادرات والتقليل من آثار التبعية الاقتصادية ,خلق الاستثمار و المساهمة في القضاء على البطالة وهذا دون أن تغفل دورها في توفير السلع و الخدمات التي يحتاجها المواطنون ، ومنذ الثمانينات شرعت الجزائر في عدة إصلاحات تهدف إلى إنشاء قواعد تدعم الإنتاج الصناعي الفعلي وجوهر هذا الإصلاح في إزالة الطابع الاحتكاري لمختلف الأنشطة وفتح المجال أمام المنافسة.

وفي هذا الإطار تتدرج تجربة المؤسسة الوطنية للأملاح " ENASEL " ,التي

اعتبرت رائدة في مجالها ,فهي لم تحافظ فقط على موقعها ضمن السوق الوطنية بل أكثر من ذلك حيث غزت بعض الأسواق الدولية كالسوق الفرنسي ,الاسباني ,الكرواتيإلخ.

✓ وقصد إلقاء الضوء على مختلف جوانب هذا الموضوع تم طرح مجموعة من

التساؤلات وعلى رأسها :

✓ ماهو دور ومكانة "ENASEL" .

✓ ما مدى أهمية نظام المعلومات لديها ؟

المبحث الأول : عرض المؤسسة الوطنية للأملاح "ENASEL".

تعتبر المؤسسة الوطنية للأملاح شركة عمومية ذات أسهم وهي منتج وموزع جزائري

للملح .

المطلب الأول : نبذة تاريخية حول المؤسسة الوطنية للأملاح "ENASEL".

لقد تم إنشاء المؤسسة الوطنية للأملاح في إطار هيكله الشركة الوطنية للأبحاث و

الإستغلالات المنجمية "SONAREM" وبمقتضى المرسوم رقم 444/83 المؤرخ في : 16

جويلية 1983 وبموجب هذا المرسوم تم وضع المؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف

بالصناعة الثقيلة وحدد مقرها في مدينة قسنطينة وبمقتضى مرسوم رقم 451/83 المؤرخ

في : 16 جويلية 1983 تم تحويل إلى مؤسسة الهياكل ، الوسائل، الأملاك، العمال

والمستخدمين الذين كانت تسيروهم الشركة الوطنية للأبحاث و الإستغلالات المنجمية في

مجال الملح وكانت تضم آنذاك أربع وحدات وهي : "بطيوة، سيدي بوزيان، قرقور، العامر".

ومستودعات بالملح الجزائر والمركز الجهوي للتوزيع بمدينة عنابة ، وبعد ذلك ألحق بها كل

من وحدة "المغير" ووحدة "ولاد زواي" ومركب الوطاية و المركز الجهوي للتوزيع بمدينة

بجاية .

مع بداية التسعينيات أصبحت مكونة من خمسة وحدات ومركب الوطاية وثلاث

مراكز للتوزيع ودخلت المؤسسة مرحلة الاستقلالية في : 04 جوان 1990 ليصبح بذلك

شركة ذات أسهم EPE/ENASEL/SPA وذلك بموجب القانون رقم 01/88 المتضمن

القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية.

وتقدر قيمة رأسمالها أزيد من 504.000.000 دج.

المطلب الثاني : التعريف بوحدة سيدي بوزيان وموقعها الجغرافي.

- تعريف وحدة سيدي بوزيان :

استمدت الوحدة وجودها من سبخة سيدي بوزيان التي ترجع إلى حقبة تاريخية

طويلة مرت بعدة مراحل.

فقبل الحقبة الاستعمارية كان سكان البلدية و المد اشر المجاورة يتمنون الملح

من السبخة على شكل ملكية عامة "عرش عكرمة".

وأثناء الحقبة الاستعمارية وفي سياسة احتكار الثروات ضمت إلى مجموعة

أملاك المعمر الفرنسي "ميشو" الذي استغلها حتى سنة 1942 ,وبعد ذلك منح حق

الاستغلال لشركة "SALINS DE MIDI" و التي خلفت فرع لها يسمى

"LES SALINES DE FERRY" حيث أسست الشركة أول ورشة للتعبئة

سنة 1966.

وفي 08 ماي 1966 بعد سياسة التأميم للمناجم تمكنت الجزائر من استرجاع

هذه الوحدة وألحقت بالمؤسسة الوطنية للأبحاث و الإستغلالات المنجمية "SONAREM".

لكن نشاط الملح لم يعرف أهمية إلا بعد إعادة الهيكلة لشركة

"SONAREM" كما سبق الإشارة.¹

- الموقع الجغرافي لوحدة سيدي بوزيان :

تقع وحدة سيدي بوزيان بالقرب من سبخة سيدي بوزيان " LACSALE" التي

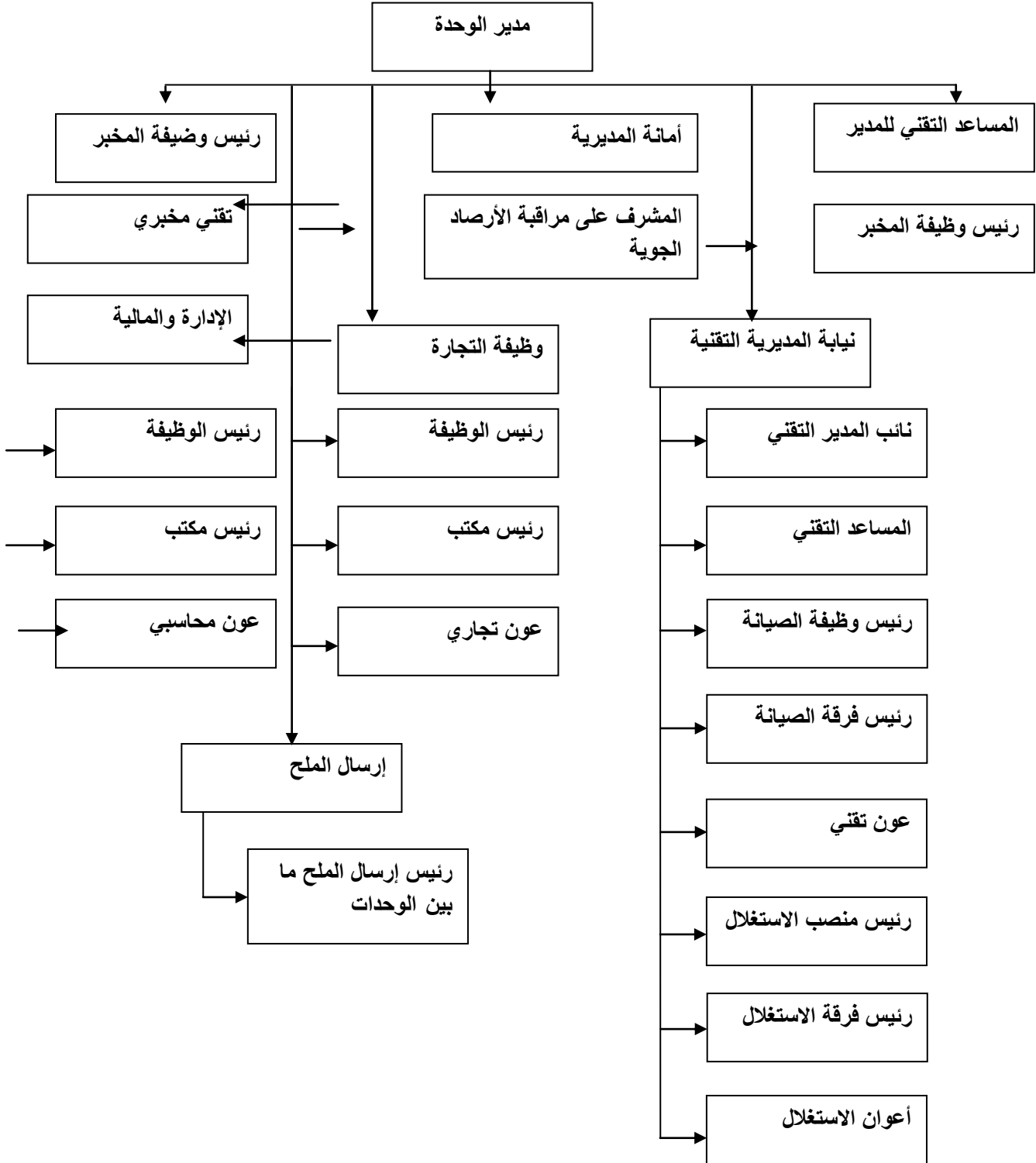
ترجع لفترة زمنية طويلة كما تتمتع بموقع استراتيجي هام حيث تجاور الطريق الوطني رقم 04 ببلدية وادي الجمعة ولاية غليزان وذلك على بعد 3 كلم مما يسهل عملية النقل والتوزيع إضافة إلى قربها للمناطق الحضرية (18 كلم عن ولاية غليزان) مما يسهل تكاليف التوزيع وكذا قربها من محطة القطار التابعة لبلدية وادي الجمعة (على بعد 01 كلم) مما يسهل لها الاتصال مع مختلف الوحدات الإنتاجية ,وهذا ما يساعد الوحدة على تغطية الأسواق الداخلية في إنتاج الملح وخلق تكافؤ الاستهلاك في منطقة الغرب إضافة إلى خلق مناصب عمل.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لوحدة "سيدي بوزيان"

إن ما يميز هذا الهيكل هو الترتيب العمودي الذي يأتي في مقدمته مدير
الوحدة وبنيها نيابة المديرية التقنية ومن ثم وظيفة التجارة و يعتبر مسؤولي هذه المصلحة من
أسمى المصالح في المؤسسة كما لهم الدور الحاسم في أخذ القرارات المهمة و بحث
الإستراتيجيات الفعالة:

¹ Fiche De Présentation De L'unité Elaborée En Avril,2005 .

الشكل رقم 3. 1: الهيكل التنظيمي لوحدة سيدي بوزيان



❖ Source : ORGANIGRAMME NOMINATIFE DE L'UNITE DE SIDI BOUZIANE -OUED

DJEMAA RELIZANE--.

المبحث الثاني : نظام المعلومات المالي بالنسبة للمؤسسة.

سننظر خلال دراستنا لهذا المبحث إلى أهداف المؤسسة الوطنية للأصلاح وميادين

نشاطها، ومن ثم إلى أهمية نظام المعلومات التسويقي في اتخاذ القرارات داخلها.

المطلب الأول : أهداف المؤسسة "ENASEL".

إن نجاح المؤسسة مرهون بتحقيق الأهداف المسطرة و لعلّ من جملة هذه الأهداف

ما يلي:

- تحقيق الربح و ذلك بإنتاج سلع و خدمات تلبي حاجيات العملاء و تلقي قبولاً لديهم بأسعار تنافسية ملائمة و ذلك من اجل الاستمرار.
- ضمان حصته في السوق عن طريق دراسة السوق و معرفة حاجيات الزبائن مما يعطيها قدرة التفاوض مع العملاء والموردين و المؤسسات المنافسة.
- النمو والاستمرارية و ذلك بالمحافظة على القدرات الإنتاجية المتاحة عن طريق توفير اليد العاملة المؤهلة و الكفاءة و جودة الإنتاج و معقولية الأسعار.
- تنشيط و تدعيم الاقتصاد الوطني و جلب العملة الصعبة.
- توفير مناصب عمل "الحد من البطالة" و المساهمة في التنمية الوطنية.
- تحقيق الدراسات التقنية الاقتصادية و المالية المتعلقة بأهدافها.

المطلب الثاني: ميادين نشاط المؤسسة الوطنية للأملاح "ENASEL".

إن مؤسسة "ENASEL" عبارة عن مؤسسة ذات طابع اقتصادي يقتصر

نشاطها على إنتاج الملح الغذائي و الصناعي ومختلف أنواع الأملاح الكيميائية وتعتبر

المؤسسة المنتج الأول للملح في السوق الجزائرية :

1. مصادر إنتاج و توزيع مؤسسة "ENASEL":

لديها خمسة سبخات وهي: بطيوة بولاية وهران ،سيدي بوزيان بولاية غليزان ،قرقور

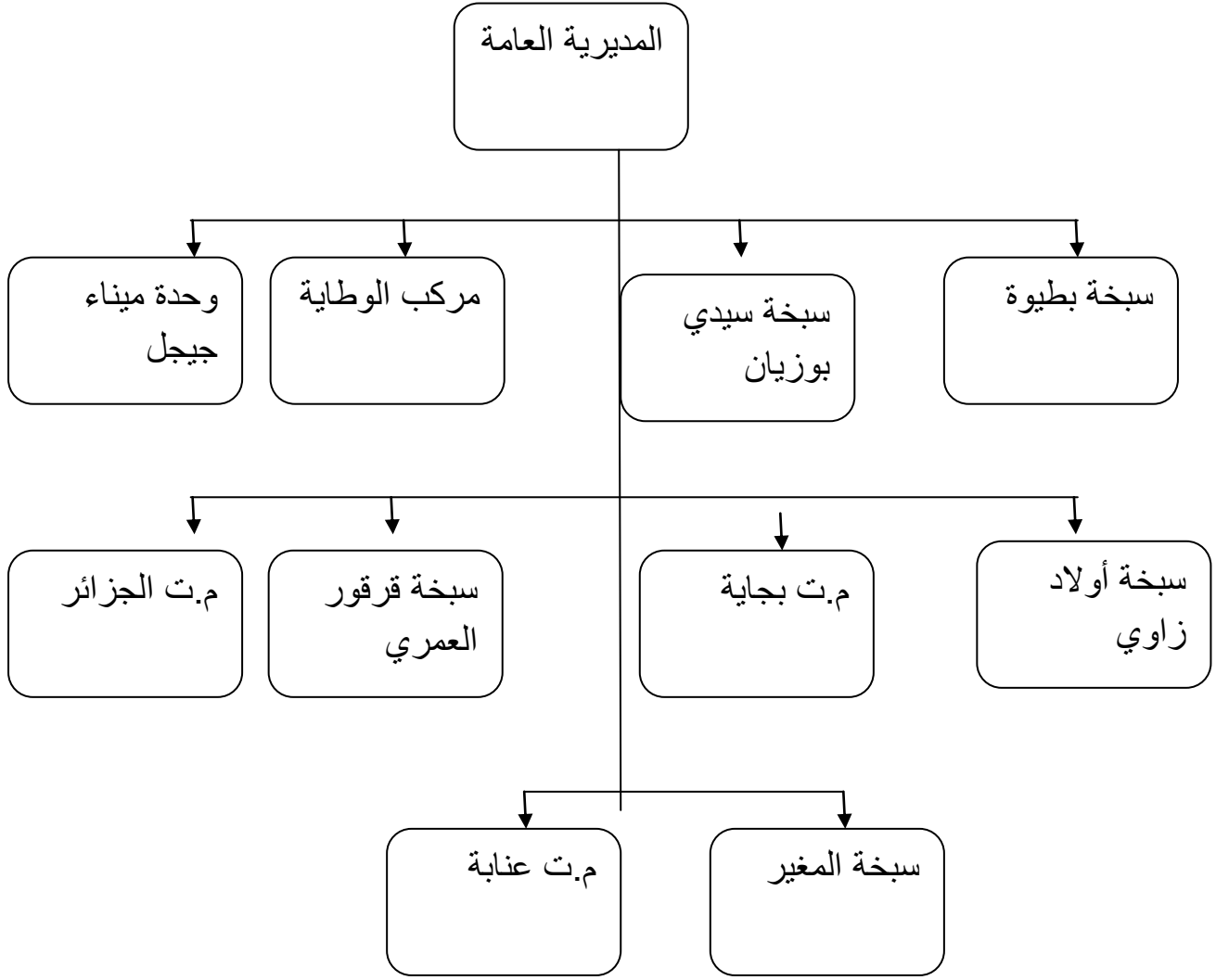
العمرى بولاية سطيف ،المغير بولاية الواد ،وأخيرا ولاد زاوي بولاية أم البواقي.

كما تملك ثلاث مركبات توزيع وهي: مركب توزيع عنابة ،مركب توزيع الجزائر

ومركب توزيع بجاية بالإضافة لوحدة ميناء جيجل الخاص بتفريغ و شحن ونقل الملح إلى

الخارج ،كذلك تملك مركب الوطاية بولاية بسكرة.

الشكل رقم 2.3: وحدات إنتاج وتوزيع مؤسسة "ENASEL".



المصدر: من إعداد الطالب

• سبخة بطيوة: إن وضع SMQ منح الوحدة برنامجا استثماريا يمس

مساحات التخزين، ومخبر التحليل الفيزيائي والكيميائي وكذلك يخص تجديد الوسائل

هذه الإجراءات سمحت للوحدة أن تسوق منتوجا مطابق للشروط النظامية والميزات

التقنية المفروضة.

• سبخة سيدي بوزيان: عينت وحدة سيدي بوزيان كوحدة قائدة لتطبيق SMQ

وسرعان ما تأقلمت هذه الأخيرة مع التغير المفروض ، واتجهت إلى إرضاء زبائنها

بقدر كبير، ولهذا أنسأت مديرية الوحدة تجمعا لتحسين الموظفين بإرضاء الزبائن بدءا بالإسقبال إلى انتقاء المنتج المطلوب.

- سبحة أولاد زاوي: سبحة أولاد زاوي تفتخر بكونها جزائرية مائة بالمائة لأنها أنجزت من طرف المؤسسة.

إن عصرنتها ومستواها يسمحان لها اليوم بإتباع نظام إدارة النوعية لإرضاء زبائننا، كل موظفي الوحدة ملتزمين بمنهج الجودة المقرر من طرف المؤسسة.

- سبحة قرقور العمري: تم اكتشاف منجم قرقور العمري عام 1917 بمحض الصدفة أثر القيام بحفر بئر للسقي، وكان أول استغلال للملح عام 1920 بمقدار 8000 طن سنويا، حاليا توظف الوحدة 82 عاملا.

- سبحة المغير: رغم حداثة برنامج SMQ في سبحة المغير إلا أنه وبمساعدة التجمعات و المؤتمرات و التكوين التدريبي المتبع من طرف المؤسسة يمكن جمع عمال الوحدة لمدة خطوة عملاقة في تطبيق هذا البرنامج. في هذا السياق تم إنشاء تجمع تحسيبي يمس كل العمال حتى يدمجهم ضمن منهج الجودة.

- مركب الوطاية: مقابل البرلمان الاقتصادي الخاص بانفتاح السوق، التزمت المؤسسة بوضع نظام النوعية بالمرجع ISO 9001 V 2000 .

سمح لمركب الملح الوطاية بالتنظيم أكثر وأن يقف عند أخطاء التسيير، وأن يحدد المسؤوليات وأن يدير الطاقات البشرية و الوسائل الانتاجية على أحسن وجه.

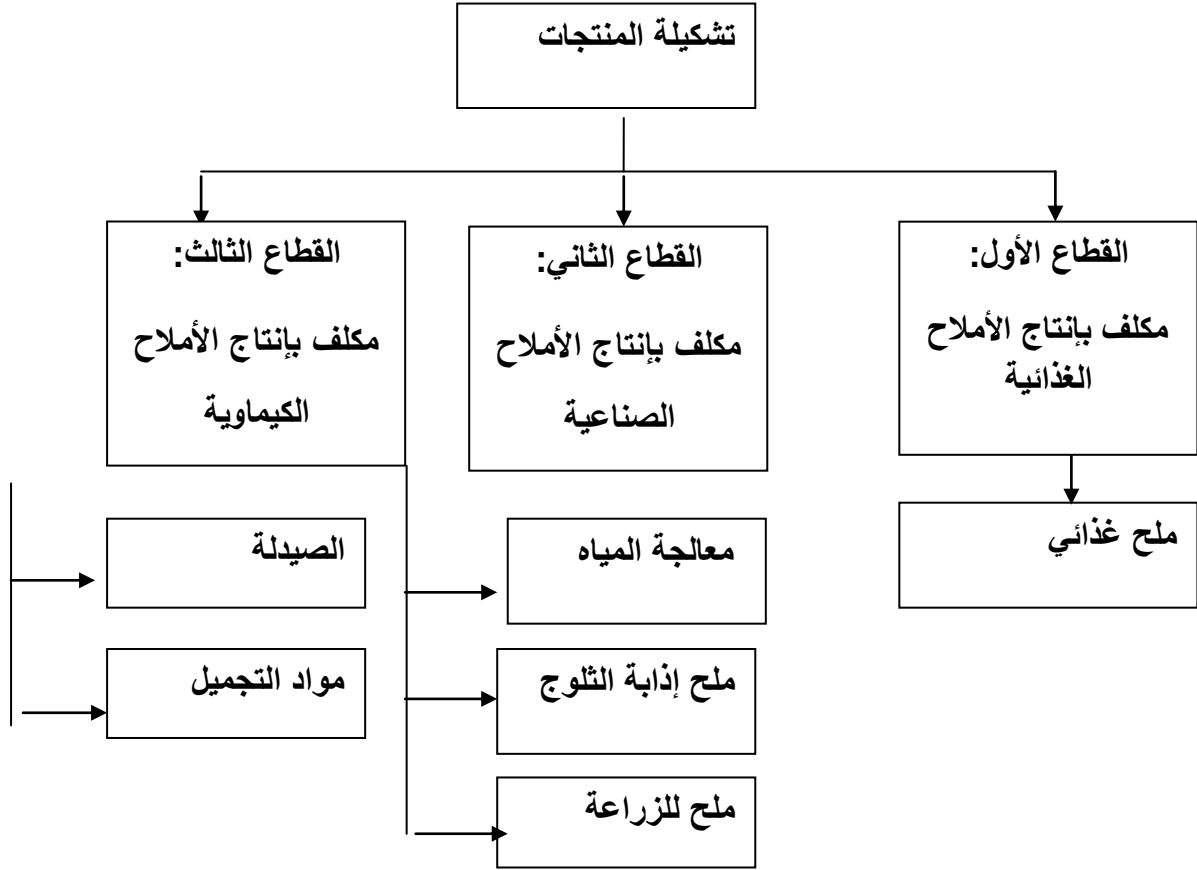
- وحدة ميناء جيجل: نظرا لمتطلبات السوق الخارجية، وجدت الوحدة المينائية بجيجل نفسها ملزمة باحترام معايير الجودة المفروضة من طرف SMQ فيما يخص التفريغ والتخزين و شحن الملح المخصص للتصدير في الآجال المحددة.
- م.ت بجاية: تم انشاء هذه الوحدة حديثا و أوكلت لها مهمة تسويق مختلف المنتجات المصنعة في وحدات الإنتاج، وحدة بجاية اندمجت في منهج النوعية كغيرها من الوحدات وقد تبنت هذه الأخيرة هذا التنظيم الجديد حتى تضع خدماتها تحت تصرف زبائنها وتصل بذلك إلى إرضائهم، إن حادثة المركز يقضي بالامثال السريع ل SMQ من طرف جميع العمال.
- م.ت الجزائر: سمحت لنا النوعية بالتنظيم أكثر من أجل ترجمة احتياجات الزبون وشروطه للوصول لإرضاءه، تم الإنطلاق في تطبيق إجراءات التي ينص عليها معيار ISO 9001 V 2000 .
- م.عنابة: على غرار وحدات المؤسسة الأخرى مركز التوزيع بعنابة يبذل كل القدرات اللازمة لتحقيق هدف منشود أي الشهادة وفقا لمعيار ISO 9001 V 2000.

2. تشكيلة المنتجات :

تملك مؤسسة إنسال مجموعة من المنتجات تمس جميع مجالات النشاط وهي :

الغذاء ،إذابة الثلوج ،الزراعة ،الصيدلة ،مواد التجميل وملح لمعالجة المياه ...إلخ.

الشكل رقم 3.3: تشكيلة منتجات المؤسسة



المصدر: من إعداد الطالب

وهذا بتقسيم ميادين نشاطها إلى ثلاث قطاعات وهي:

✓ **القطاع الأول: مكلف بإنتاج الأملاح الغذائية.**

نظرا لخبرة المؤسسة في استغلال السبخات فهي تغط السوق الجزائرية بالأملاح الغذائية

بنسبة 25 ألف طن سنويا بنسبة استهلاك تقدر 5 كجم للفرد في السنة، ومن الأملاح الغذائية

نذكر رفيع، جسم، شمسي.

✓ القطاع الثاني: مكلف بإنتاج الأملاح الصناعية.

✓ تمول المؤسسة عدة مجالات صناعية بترولية و غازية بطاقة تقدر

ب"3000 طن سنويا " ومن المؤسسات التي تتعامل معها "ENASEL" المؤسسة

الوطنية للصناعة البتر وكيماوية "ENIP", المؤسسة الوطنية لصناعة الورق و السليوز

"C.ELP.AP" و مركز تصفية الكلى بالمستشفيات الجزائرية وذلك على شكل ملح

صناعي.

كما يستعمل الملح في الصناعات الكيمائية الكبرى في إنتاج الكلور الصوديوم

،صناعة كبرونات الصوديوم وسلفات الصوديوم باعتباره مذيب أيوني ممتاز ،كما يعتبر مادة

الأكثر إستعمالا في الشتاء لإذابة الثلوج و الجليد من الطرقات وهذا بسبب خاصية خفض

درجة تجمد الماء عندما يذاب فيه.

يستخدم الملح أيضا في المجالات الصناعية المتنوعة ابتداءا بمعالجة المياه إلى

الخليط المجمد مرورا بتصنيع المعادن وحفظ الجلود.

✓ القطاع الثالث: مكلف بإنتاج الأملاح الكيماوية.

مثل ملح معالجة المياه وملح إذابة الثلج ,وملح ضد التكلس وملح الرائحة وملح

صيدلي لمعالجة مرضى ارتفاع ضغط الدم "MEDISEL".

المطلب الثالث : أهمية نظام المعلومات المالية داخل مؤسسة "ENASEL".

إن لنظام المعلومات أهمية كبيرة في عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة

,وذلك باعتمادها عليه بشكل كبير في جمع المعلومات وتحليلها عن طريق دراستها

ومناقشتها .

كما تقوم وحدة سيدي بوزيان بجمع المعلومات عن طريق إرسال لجنة التعيين

والبحوث الميدانية التابعة لها ,التي تقوم كل أسبوعين بجولة تفقدية للسوق ,وهذا لمعرفة

حالته وكيف هو؟ ,وما مدى نسبة حصتها فيه.

كما له تأثير ايجابي على عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة فيما يخص تسويق

المنتج من خلال جودته وسعره ,كما تقوم كذلك باستفسار الزبائن عن حالة السوق وكيف

يتم توزيعهم للمنتج للحصول منهم على معلومات قد تفيدها في تقييم سياسة تسويقها

للمنتج.

تقوم الوحدة بإرسال تقارير يومية عن كمية الملح المباعة للمديرية العامة بولاية

قسنطينة ,وتقوم كذلك باجتماعات شهرية يتم فيها مناقشة المعلومات المتحصل عليها وبعدها

تقييدها في شكل تقارير وإرسالها للمديرية العامة ليتم دراستها و الإطلاع عليها .

اعتمدت إنسال على نظام المعلومات التسويقي لتحسين جودت منتجاتها من

خلال جعل الزبون أساس اهتمام الشركة بحيث سطرت عدة أهداف وجب البلوغ إليها ومنها

: إرضاء الزبون ،توفير منتج مطمئن ومطابق للمواصفات المعتمدة.

خلال سنة " 2010 " قامت الوحدة بدراسة واستطلاع أوضاع السوق عن طريق

تكليف لجنة التعيين والبحوث الميدانية للوقوف حول سر تراجع مبيعاتها, حيث أجري البحث

في جميع مناطق الوطن المنطقة الشرقية، الغربية، الوسطى، الجنوبية وكان هذا مع

المستهلك.

عن طريق وضعها لاستبيان والذي تضمن بعض الأسئلة نذكر بعضها:

- هل تعرفون إناسال؟

74 % من الأسر التي سئلت بمعرفتها و 26 % لا تعرفها.

- أين تجدون ملح إناسال؟

58% يجدونه في الدكاكين، 30% في الأسواق و 12% في المتاجر.

- مدى توفر منتج إناسال في الأسواق؟

72% يجدون ملح إناسال، 22% يجدونه أحيانا، و 6% نادرا.

- هل السعر يراعي احتياجات المستهلك؟

65% من الأسر يجدون إناسال غالي الثمن و 35% يجدونه مقبول.

- الرضا على شكل التعليب؟

68% راضين عن كيفية التعليب و 32% غير راضين.

- تفضيلات التعليب؟

49% يفضلون العلب، 20% يفضلون الكيس، 16% يفضلون الزجاج و 11%

يفضلون الملاحظة.

- أسباب تفضيل منتج إنسال؟

36% يفضلونه بسبب اليود، 27% بسبب بياضه، 32% بسبب جودته و 6% لأنه

مجفف.

وبعد ذلك قامت بإرسال المعلومات المتحصل عليها للمديرية العامة .

بعد قيام المديرية العامة بدراسة ومناقشة المعلومات المتحصل عليها من الوحدة

قامت باتخاذ قرار يقضي بخفض سعر المنتج (الملح) من 15 دج إلى 13 دج .

أتى هذا القرار بنتيجة ايجابية حيث تحسنت مبيعات المؤسسة بأكثر من 70 %

من الفترة السابقة .

كما حصلت المؤسسة الوطنية على شهادة إيزو 9001 فيما يخص الجودة

وهذا سنة 2007 .

إنسال تحقق سنويا متوسط ربح يقدر بواحد مليار دينار جزائري من خلال

مبيعات داخل السوق المحلية و حوالي خمسة عشر مليون دولار من خلال التصدير للخارج.

ونظرا لجودة إنتاج المؤسسة وكذلك نظام المعلومات التسويقي الذي ساعدها

في اتخاذ عدة قرارات فعالة ساعدت في توسيع سمعتها و تعاملاتها على المستوى السوق

الداخلي 90 % من حاجات السوق، إلى التعامل مع الأسواق الخارجية مثل فرنسا ، اسبانيا،

كرواتيا، كوت ديفوار...إلخ.

خلاصة الفصل :

منذ سنوات مضت بذلت جهود "ENASEL" كبيرة من أجل تحسين جودة

منتجاتها وتنويع قائمتها وتحقيق منحنى تطور نوعي وتحت تأثير المنافسة.

بحثت دوما عن المزايا الخيارية من أجل التحسين الدائم لمكانتها في الأسواق

بإدراج تغييرات وتحفيزات لزيائنها من أجل تطوير منتجاتها وفرض مكانتها مع مراعاة

الأسعار لموادها الإنتاجية حتى تكون في متناول الجميع.

ويمكن القول أن المؤسسة قد وضعت فعلا ذرة ملحها في مسار النوعية وما

شهادة الإيزو 9001 إلا تأكيد على مسيرتها الاحترافية ودرجة الوعي الذي أصبح يغذي

مسيرتي وعمال هذه المؤسسة وما نيل شهادة إلا دليل علي أن عمال المؤسسة أو وحدة

سيدي بوزيان بصفة خاصة والعامل الجزائري قابل للتأقلم مع التغييرات الإيجابية.

وبما "ENASEL" تدور في محيط يجب أن تتأقلم فيه باستمرار لتحريك معه

علاقات مفيدة للطرفين تسعى للبحث عن أفضل السبل والوسائل اللازمة والمفيدة ذلك من

خلال امتلاك نظام معلومات يوفر لها المعلومات اللازمة في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات الفعالة والملائمة لنشاطها.

خاتمة عامة :

تبين أن نظام المعلومات يلعب دورا فعالا في مختلف أنشطة المنظمة و ذلك بالاعتماد على مجموعة من الأنشطة التسويقية المتكاملة و المترابطة فيما بينها ، و يجب على المنظمة انتهاز أو إتباع سياسة تسويقية دقيقة تكون مبنية أساسا على معلومات صحيحة عن البيئة التسويقية ، هذه المعلومات لن تتوفر إلا بتبني المنظمة لنظام معلومات الذي يضمن الحصول على المعلومات .

وحتى تحقق المؤسسة أهدافها فإن عليها أن تتخذ القرارات اللازمة وتضعها موضع التنفيذ، لذا و يجب على مدير التسويق أن يكون قادرا على معرفة المشاكل التي تحيط بالمؤسسة واقتراح بعض الحلول البديلة لها ، وللمعلومات دور مهم في تمكين مدير التسويق من معرفة أهم القوى المؤثرة في محيطها ، فتوفر المعلومات يحدد إلى درجة عالية قدرة المؤسسة على الرد و الاستجابة لما يجري في السوق من أحداث وتكيفها معها وبالتالي استمراريتها .

كما تعتمد على نظام معلومات الذي يعتبر من أهم نظم المعلومات في المنظمة باعتباره الناطق الرسمي للعميل داخل المنظمة، و هو الوحيد القادر على دراسة السوق من

خلال تحديد حاجات المستهلكين و توقعاتهم ، كما يعمل على التقويم و التطوير بتوفيره للمعلومات الخاصة بحالة السوق والمنافسين، و بالتالي فإن نظام المعلومات التسويقي يعتبر بمثابة الجسر الذي يربط المنظمة ببيئتها الخارجية ووسيلة تكسب المنظمة ميزة تنافسية ، و هذا من خلال الوظائف التي يقوم بها والمعلومات التي يقدمها ، و التي تساعده من اتخاذ القرارات ، و بذلك فهو يعتبر اليوم من أبرز الأنظمة التي تساعد في تحسين و ترقية جودة عمل المنظمة .

إن جودة ما تتخذه المؤسسة من قرارات تتوقف على حصولها واستخدامها بشكل جيد للمعلومات، والتي يمكنها الحصول عليها من عدة مصادر وبعده طرق ، ويمثل نظام المعلومات التسويقي وسيلة لمساعدة صانع ومتخذ القرار في مواجهة المشكلات التي يمكن أن تظهر من خلال الأداء ، وذلك بتوفير المعلومات التي يحتاجها متخذ القرار بخصوص مشكلة معينة .

و بعد تعرضنا لمختلف جوانب هذا الموضوع، يمكننا الخروج بالنتائج و الاقتراحات التالية:

الاستنتاجات:

1. نظام المعلومات المالي مجموعة من المكونات و الأجزاء المتناسقة بشكل منظم، و

تتمثل هذه المكونات في مجموعة من العناصر المادية و المعنوية من أجل إنتاج معلومة

مفيدة.

- 1 تظهر نظم المعلومات المالي من خلال الدعم الذي تقدمه لمتخذي القرارات و ذلك بمعالجة البيانات و من ثم تحويلها إلى معلومات، و كذا تمد العاملين بالقواعد و الإجراءات التي تتبع في مواقف روتينية.
- 2 إن مساهمة نظام المعلومات المالي تكمن فيما توفره أدواته و تقنياته ، انطلاقا من المساهمة في وضع المخطط الاستراتيجي ، و هذا من خلال التشخيص الداخلي للمؤسسة الاقتصادية ، و تحليل محيطها الخارجي من اجل الخروج بالقرارات الفعالة.
- 3 تسمح نظم المعلومات المالي بالنتبؤ بالمستقبل و ذلك برصد الأحداث و الفرص التي تظهر في البيئة الخارجية كنقص الموارد الطبيعية، التطور التكنولوجي و ازدياد درجة تخصص بعض المنشآت.
- 4 جودة ما يتخذه مدير المالي من قرارات تتوقف على حصوله واستخدامه بشكل جيد للمعلومات
- 5 أن المعلومات المالي ضرورية لتقليل المخاطرة
- 6 نظام المعلومات المالي هو العمود الفقري في توفير التدفق المستمر للمعلومات عبر عدة نظم، فنظام بحوث ا يوفر المعلومات الحالية عن المشكلة قيد البحث.
- 7 عدم وجود قسم أو مديرية خاصة بالمالية في المؤسسة رغم اقتناع معظم إطارات هذه المؤسسة بأهمية دور التسويق في إدارة نشاط المؤسسة .
- 8 ضعف الكفاءات المختصة في المالي حيث أنهم يعتبرون التسويق عبارة عن إعلان و إشهار فقط ولا يفرقوا بين بحوث التسويق ونظام معلومات التسويقي.

التوصيات و الاقتراحات:

1. تفعيل دور وظيفة المالي في المؤسسة وهذا بإعادة النظر في الهيكل التنظيمي وإنشاء مديرية خاصة بهذه الوظيفة.
2. تحفيز العمال على تجميع المعلومات عن المحيط.
3. العمل على إنشاء نظام معلومات مالية داخل المؤسسة.
4. تسخير جزء موارد المؤسسة لتكوين إطاراتها وعمالها لأدراك أهمية وظيفة المالية.

أفاق البحث:

✓ دور المعلومة المالية كمادة أولية في اتخاذ القرارات الحساسة و المصيرية.

✓ مدى تأثير تغيرات المحيط في تحديد الإستراتيجية المالية.

وأخيراً فإنّ هذا العمل هو مجرد نواة أو بداية لعمل أكبر يجب استكمالها في المستقبل بعون المولى تعالى وأسأل الله العظيم التوفيق في أن يكون هذا الجهد محققاً للفائدة المرجوة منه للباحثين والدارسين في هذا النوع من المعرفة ناهيك عن كونه اجتهاد بشري، إنساني لا بدّ وأن يلازمه النقص، هو يحتاج إلى تصويب وتوجيه، فإن أصبت فمن الله وحده، وإن

أخطأت فمن نفسي والشيطان

تمّ بعون الله، والحمد لله ربّ العالمين.

قائمة المراجع:

- محمد صالح الحناوي ، الإدارة المالية و التمويل ، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000.
- كنجو كنجو ، إبراهيم فهد ، الإدارة المالية ، عمان: دار الميسر، 1997.
- محمد فهمي طلبة وآخرون، الحاسب ونظم المعلومات الإدارية ، القاهرة: المكتب المصري الحديث، لا يوجد عام للنشر.
- سونيا محمد البكري ، نظم المعلومات الإدارية ، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، بدون عام للنشر.
- معالي فهمي حيدر ، نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية ، الإسكندرية : الدار الجامعية، 2002.
- عمر حجي إسماعيل ، دور نظم المعلومات المالي في ترشيد القرارات الإستثمارية، رسالة ماجستير ، 2004.
- إسماعيل السيد، نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية ،الكتب العربي الحديث،الإسكندرية مصر،1999.
- فؤاد الشيخ سالم، صالح محمد حسن،أساليب بحوث العمليات في الإدارة، الأردن 1991.
- سرور عبد العلي ابراهيم ، نظم المعلومات الإدارية ، دار المريخ للنشر،الأردن، 1990.
- Anne Mayère, pour une économie de l'information ,édition CNRS، 1996
- Jean cloud le Roch, maîtrise de l'informatique par la decisions, Paris,1997
- Simon, Administration et processus de décision,Ed Economique, paris ,1997.

